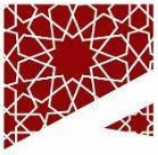

المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية

Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

أخلاقيّات البحث
في العلوم الاجتماعيّة
في المنطقة العربيّة

المبادئ التوجيهيّة الخاصة
بالمجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة

يناير/ كانون الثاني 2024

قائمة المحتويات

مقدمة ***4***

تعريف أخلاقيات البحث ***5***

أين تكمن أهمية أخلاقيات البحث؟ ***6***

المبادئ التوجيهية ***7***

احترام الأشخاص 8

الإخلال بمبدأ احترام الأشخاص: المساس بالإرادة والخداع 8

إعلاء مبدأ احترام الأشخاص: الموافقة الحرة والمستنيرة والمستمرة 9

فعل الخير 10

إعلاء مبدأ فعل الخير 10

العدالة 11

إعلاء مبادئ العدالة من خلال البحث الموجَّه نحو العدالة الاجتماعية 11

الانعكاسيّة أبعد من الأخلاقيّات الإجرائيّة ***12***

أخلاقيّات البحث في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية: لماذا نحتاج إلى مبادئ توجيهية؟ ***13***

التحديات المؤسسيّة 14

التركيز على البحث الطبي 14

لجان أخلاقيات البحث العلمي ومجالس مراجعة الأخلاقيات 14

نقص التدريب 15

إجراء البحوث في السياقات الاستبدادية والمحفوفة بالنزاعات 15

البحث في السياقات الاستبدادية أو المغلقة 15

البحث في السياقات المحفوفة بالنزاعات 16

الخلاصة: نهج المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في التعامل مع أخلاقيات البحث ***16***

الملحق الأوّل: لمحة عامّة عن الأطر الأخلاقيّة ***24***

النهُج العواقبيّة 24

النهُج غير العواقبيّة 24

النهُج المبادئيّة 24

النهُج القائمة على الفضيلة 25

النهُج القائمة على الموقف 25

النهُج النقدية ذات الصلة بالأخلاقيات 25

أخلاقيات الرعاية 25

الأخلاقيات الظرفيّة 26

النهُج القائمة على دراسات ما بعد الاستعمار 26

الملحق الثاني: استمارة خاصة بالمشاريع البحثية ***27***

الملحق الثالث: تطبيق المبادئ الأخلاقية في بحوث العلوم الاجتماعية المناهج الكميّة والنوعيّة ***31***

الملحق الرابع: القضايا الناشئة في أخلاقيّات البحث ***33***

البحث في زمن الجائحة.....33
البحث المعتمِد على الإنترنت.....35
البيانات الضخمة 36
المناهج المرئيّة.....37
البحث التشاركي.....38
فرَق البحث 39
الملحق الخامس: اعتبارات أخلاقيّة مهمّة *40*
أخلاقيّات صياغة أسئلة البحث 40
أخلاقيّات إجراء العمل الميداني 40
أخلاقيّات نشر نتائج البحث 41
أخلاقيّات فريق البحث التشاركي.....41
الملحق السادس: حدود الأخلاقيات الإجرائية *42*
الملحق السابع: عملية اتخاذ القرار الأخلاقي *43*
النظرة الأخلاقية الفردية للباحث 43
الضوابط القانونية 44
المبادئ التوجيهية الخاصة بالأخلاق المهنيّة.....44
الملحق الثامن: حوكمة أخلاقيات البحث في المنطقة العربية *45*
الملحق التاسع: التحديات الأخلاقية في السياقات المحفوفة بالنزاعات.....*46*
تجنُّب "الفكرة الخاطئة عن العلاج" 46
الخطر الأخلاقي الناجم عن "الواجب المزدوج" 46
المجتمعات المبالَغ في بحثها في السياقات المحفوفة بالنزاعات.....46

مقدمة

أعدّ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية هذه الوثيقة لأصحاب المنَح والباحثين المنتسبين للمجلس وأعضائه وجماعته العلمية وذلك في إطار مهمّته الرامية إلى تعزيز بحوث العلوم الاجتماعية وإنتاج المعرفة في المنطقة العربية. تهدف هذه الوثيقة إلى تزويد الباحثين بالإرشادات حول اتخاذ القرارات الأخلاقية في جميع مراحل مشروع البحث، بما في ذلك: 1) التصميم والتخطيط، 2) جمع البيانات، 3) تحليل البيانات، 4) نشر النتائج وتعميمها وأخيرًا 5) مرحلة ما بعد النشر.

تشكل هذه الوثيقة جزءًا من جهد أوسع نطاقًا يبذله المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في مجال تطوير آليات وأدوات مرنة لإجراء البحوث الأخلاقية في منطقة تفتقر إلى البنية التحتية المؤسسيّة للبحوث الأخلاقية أو لا تؤدّي فيها هذه البنية، إن وُجدت، وظائفها على النحو المناسب. ويدرك المجلس العربي للعلوم الاجتماعية وجود نماذج ومدارس فكرية مختلفة تُعنى بمعايير البحث الأخلاقي وممارساته. في هذا الإطار، يوفّر الملحق الأول لمحة عامة عن بعض هذه الأطُر الأخلاقية المختلفة ذات الصلة بالبحث العلمي الاجتماعي ويناقشها. وقد استلهمَ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية من هذه الأمثلة، مستندًا إلى تجربته الخاصة، لبلورة منهج خاص بأخلاقيات البحث يرتكز على أربعة مبادئ: (1) الأخلاقيات كعملية مستمرة؛ (2) الأخلاقيات كممارسة موضعية وسياقية؛ (3) الأخلاقيات كأداة لحماية الباحثين والمشاركين في البحث والمجتمع ككلّ؛ و(4) الأخلاقيات من خلال منهج قائم على دراسة كل حالة بشكل منفصل.[1]

يعمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية على المبادئ التوجيهية والبروتوكولات المتعلقة بأخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية منذ العام 2015، مقدّمًا دورات تدريبية منتظمة للحاصلين على المنَح بهدف عرض فلسفته وممارساته الخاصة بأخلاقيات البحث. كما قدّم المجلس منحًا صغيرة للحاصلين السابقين على المنَح بغية النظر في بعض المعضلات الأخلاقية الواردة في مشاريعهم ونظم برنامجًا لأخلاقيات البحث الاجتماعي للمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني في فلسطين والأردن.[2] لتحقيق هذا الهدف، أعدّ المجلس استبيانًا لمساعدة الباحثين في تقييم مدى التزام مشروعهم البحثي أو مراعاته لمبادئ أخلاقيات البحث. ويَرِدُ هذا الاستبيان في الملحق الثاني.

تحدّد هذه الوثيقة أولًا أخلاقيات البحث وتشرح سبب أهميتها. وتتبع ذلك نظرة عامة مفصّلة على المبادئ الثلاثة للبحث الأخلاقي، ألا وهي احترام الأشخاص، وفعل الخير، والعدالة، مع تعريف كل مبدأ، والانتهاكات المحتمَلة التي قد يتعرض لها، والممارسات التي ترتقي به. بالإضافة إلى ذلك، يشرح هذا القسم حدود النُهُج الإجرائيّة للأخلاقيات، مشددًا على نزاهة البحوث وانعكاساتها. تلي ذلك مناقشة الاحتياجات الخاصة بالمنطقة العربية، مع تسليط الضوء على التحديات والخصوصيات التي يفرضها اتّباع المبادئ التوجيهية والبروتوكولات الأخلاقية في السياقات الاستبدادية والمحفوفة بالنزاعات. وتلخّص الخاتمة المبادئ الأربعة التي يعتمدها المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في مجال البحوث الأخلاقية، فضلًا عمّا يتوقّعه من الحاصلين على المنَح والمجتمعات البحثيّة التابعة له في هذا المجال.

توفّر هذه الوثيقة للباحثين في العلوم الاجتماعية ممَّن يجرون بحوثًا في/عن المنطقة العربية مبادئ توجيهية يسترشدون بها في عمليات اتخاذ القرارات الأخلاقية. وتُعدّ هذه العملية ظرفيّة وسياقية؛ بعبارة أخرى، يتمّ النظر إلى المعضلات الأخلاقية

[1] هذه الوثيقة وأنشطة التدريب والأنشطة الأخرى حول أخلاقيات البحث هي نتيجة لجهود مجموعة من العاملين بالمجلس العربي للعلوم الاجتماعية والمستشارين التالية أسماؤهم: سينثيا مينتي ومنيرة حب الله وجميل معوض وجنى الشماع ولانا سلمان وذلك من خلال منحتين قدمهما مجلس بحوث التنمية الدولية الكندي للمجلس.

[2] بدأ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية مؤخرًا العمل في بناء منصة الكترونية تفاعلية للنهوض بثقافة أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية بين الباحثين المبتدئين والمتقدمين في المنطقة العربية. تهدف المنصة لتشجيع النقاش عن المبادىء الخاصة بأخلاقيات البحث وتوافقها مع متطلبات العمل الميداني والتطورات في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية ولاسيما في سياق النزاعات والحروب والأوضاع غير المستقرة. سوف تشجع المنصة الدارسين من المنطقة على المساهمة من خلال تقديم بعض دراسات الحالة التي تعكس نوعيات مختلفة من المعضلات الأخلاقية التي يواجهونها أثناء عملية البحث.

وحلّها وتبريرها بطرُق مختلفة استنادًا إلى القضية المحدّدة والاختصاص وطريقة جمع البيانات والسياق والباحث المعني.

تعريف أخلاقيات البحث

ان الحدود التعريفية بين الأخلاق والأخلاقيات وأخلاقيات البحث دقيقة وضبابية وفي هذه الوثيقة، نفرق بين المفاهيم الثلاثة. بداية، ثمة اتفاق عام على أن الأخلاق morality تعني بالتمييز بين الخطأ والصواب وبين السلوك المقبول وغير المقبول، بينما الأخلاقيات ethics هي نتاج للاتفاق بين أعضاء مجموعة ما حول ما يعتبر خطأ وما هو صواب (Resnik 2011).

وبشكل أكثر تحديدًا، يحتوي قاموس بلاكويل لعلم الاجتماع (1994) على مدخل منفصل خاص بالأخلاق. ويُحيل مدخله المخصَّص لـ"الأخلاق" (184) القرّاء إلى "الأعراف"، والتي تُعرَّف على أنها " مجموعة من المعايير التي تحدّد أهمّ الأفكار الأساسية حول ما يُعتبر سلوكًا صائبًا وخاطئًا، محمودًا ومبغوضًا، جيّدًا وسيئًا في السلوك البشري". الأخلاق اذن هي المقاييس أو المبادىء العامة التي يستخدمها الأفراد لتعريف السلوك الخطأ والسلوك الصائب. أما الأخلاقيات، فهي نسبية وتختلف بين الجماعات والثقافات المختلفة وتعتبر بمثابة تفسير الجماعات والأفراد للمعايير والأخلاق التي تسمح لهم بموازنة القيم والخبرات الحياتية الخاصة بهم والتفكر بشأنها (Resnik 2011). والطريقة الأخرى لتعريف الأخلاقيات هي اعتبارها وسيلة أو اجراء أو وجهة نظر للوصول لقرار بشأن الأفعال وتحليل المشاكل والقضايا المعقدة في أوضاع معينة (نفس المرجع).

تُعنى الأخلاق بالتمييز بين الصواب والخطأ، والسلوك المقبول وغير المقبول، في حين أنّ الأخلاقيات هي نتيجة اتفاق بين أعضاء مجموعة ما حول ما يُعتبر صوابًا أو خطأ... أمّا أخلاقيات البحث فهي الاتفاق بين أعضاء مجتمع بحوث العلوم الاجتماعية حول ما يُعَدّ ممارسات بحثية صحيحة أو خاطئة.

أما فيما يخص أخلاقيات البحث research ethics، فتشير المبادئ التوجيهية الخاصة بالمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، إلى تقنين الأخلاق العلمية في الممارسة (NESH 2016) بمعنى آخر، القواعد الأساسية التي ترعى أيّ مسعى بحثي. وتتمثل أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية الاتفاق المعقود بين أعضاء مجتمع بحوث العلوم الاجتماعية حول ما يُعتبر ممارسات بحثية صحيحة وخاطئة. وتمتلك التخصّصات والمؤسسات والمهَن قواعد سلوكية تناسب أهدافها الخاصة وتساعد أعضاءها على تنسيق أعمالهم أو أنشطتهم وبناء ثقة الجمهور بهم (Resnik 2011). بالتالي، فإنّ اتّباع السلوك الأخلاقي في البحوث يستلزم معرفة ووعيًا بالاتفاق العام القائم بين أعضاء مجتمع البحث حول ما يُعتبر ممارسات بحثية سليمة وغير سليمة (Babbie 2007). ويستتبع ذلك تباين إلى حدّ ما بين المجتمعات البحثية المختلفة على مستوى المعايير والقواعد وبالتالي الأخلاقيات.

يشمل سوء السلوك البحثي تلفيق البيانات وتزويرها والسرقة الأدبية. و ينطوي تزوير البيانات على تغيير البيانات أو حذفها للتلاعب بالمُخرجات والنتائج، في حين أنّ التلفيق يتمثل في إنشاء بيانات غير موجودة بشكل صريح. أمّا السرقة الأدبية فهي

قيام شخص ما بسرقة عمل شخص آخر وتقديمه على أنه عمل خاص به من دون ذكر مصادره بشكل صحيح.

يضمن الامتثال لمعايير البحث المتّفق عليها وتعزيزها والحفاظ عليها نزاهة البحث في كل مرحلة من مراحل عملية البحث. ويَدين الباحثون لمهنتهم ولزملائهم بالتعامل مع أنفسهم بأمانة ونزاهة. ذلك أنّ سوء السلوك البحثي يُعدُّ خرقًا لنزاهة البحث. وفي حين يعتبر بعض المبادئ التوجيهية ذات الصلة بأخلاقيات البحث النزاهة مسألة منفصلة عن الأخلاقيات، فإنّ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية يرى في نزاهة الباحثين جزءًا لا يتجزأ من إجراء البحوث الأخلاقية. وتتماشى النزاهة مع أحد المبادئ الأربعة التي يدعمها المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ويشدّد عليها، ونعني بذلك حماية البحث والمشارك والمجتمع ككلّ.

يشمل سوء السلوك البحثي تلفيق البيانات وتزويرها والسرقة الأدبية. وينطوي تزوير البيانات على تغيير البيانات أو حذفها للتلاعب بالمُخرجات والنتائج، في حين أنّ التلفيق يتمثل في إنشاء بيانات غير موجودة بشكل صريح (Poduthase 2018)[3]. أمّا السرقة الأدبية فهي قيام شخص ما بسرقة عمل شخص آخر وتقديمه على أنه عمل خاص به من دون ذكر مصادره بشكل صحيح.[4]

أين تكمن أهمية أخلاقيات البحث؟

برز الاهتمام بتقنين أخلاقيات البحث في أميركا الشمالية وأوروبا في منتصف القرن العشرين كردّ فعل على إساءة استخدام التجارب الطبية الحيوية قبل الحرب العالمية الثانية وإبّانها وأشهرها تجارب توسكيجي لمرض الزهري في الولايات المتحدة والبحوث الطبية التي أجريت في معسكرات الاعتقال النازية (Babbie 2007). وعلى الرغم من أنّ الحافز الذي دفع إلى تقنين مبادئ البحث الأخلاقي كان طبيًّا حيويًّا، إلّا أنّ الاعتبارات الأخلاقية أصبحت الآن ضرورية لأيّ مسعى بحثي، وهي تشمل مختلف التخصّصات والمنهجيات. وقد انصبّ التركيز ولا يزال على حماية الحقوق الأساسية لكرامة الإنسان والاستقلالية والحماية والسلامة في البحث، إلى جانب تحقيق أقصى قدر من الفوائد وإلحاق الحد الأدنى من الضرر. ويُلخّص ما سبق ذكره المبادئ الثلاثة الرئيسية للبحث الأخلاقي ألا وهي احترام الأشخاص، وفعل الخير، والعدالة، والتي سيُصار إلى النظر فيها بمزيد من التفصيل أدناه.

لا مغالاة في التشديد على أهمية ضمان الثقة والحفاظ عليها. ذلك أنه لا يمكن للباحثين الاستمرار في أداء عملهم بشكل أخلاقي إلّا من خلال موقع الثقة.

تكتسي أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية أهمية كبيرة لأسباب عدة، إذ يقوم معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية بإشراك البشر في مشاريعهم، وهو ما قد يُلحق ضررًا اجتماعيًّا أو نفسيًّا أو جسديًّا حقيقيًّا بالمشاركين والمتعاونين في البحث، سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر (Fujii 2012).

[3] الفصل الخاص ب "النزاهة وسوء السلوك" في كتاب (Mark Israel 2015) يورد بعض الأمثلة الموثقة عن تلفيق وتزوير البيانات في بحوث العلوم الاجتماعية حول العالم. وتجدر الاشارة الى أنه لايوجد دراسات عن هذا الموضوع في المنطقة العربية.

[4] هذه هي بعض أنواع السرقات الأدبية: النسخ طبق الأصل، استخدام الأفكار والفرضيات والمفاهيم والنظريات والتفسيرات والتصميمات والرسوم التوضيحية والنتائج بدون وضع الجزء المقتبس بين علامات الاقتباس، تغيير الكلمات مع نقل بناء الجملة كما هي في مصدر ما بدون ذكر المصدر، تقديم عمل ما يخص آخرين على أنه عمل الباحث (Poduthase 2018; NESH 2016)

عندما يتصرّف الباحثون في العلوم الاجتماعية بشكل أخلاقي، فإنهم يبنون الثقة. بالتالي، يشعر المشاركون في البحث أنّ بإمكانهم الاعتماد على الباحث/ة للتعرُّف إلى احتياجاتهم وحساسياتهم؛ وعليه، قد يكونون أكثر استعدادًا للمشاركة في البحث. كما أنّ الرفض المجتمعي و/أو التنظيمي/المؤسّسي لدعم نتائج بحوث العلوم الاجتماعية ينمّ عن عدم توخّي الحذر في ممارسات البحث وعدم مراعاة الحساسية الثقافية (Israel 2015). ولا مغالاة في التشديد على أهمية ضمان الثقة والحفاظ عليها، ذلك أنه لا يمكن للباحثين الاستمرار في أداء عملهم بشكل أخلاقي إلّا من خلال موقع الثقة.

تنطوي مصادر البيانات المختلفة (الملاحظات الميدانية المستندة إلى ملاحظات المشاركين، ومجموعات البيانات الكميّة، والمواد الأرشيفية، وما إلى ذلك) ووسائل جمعها على معايير وممارسات أخلاقية مختلفة (راجِع الملحق الثالث الخاص بمناهج البحث الكميّة والنوعية). وتطلب العديد من الدوريات الآن من المؤلفين إتاحة مجموعات البيانات التي استخدموها لإجراء تحليلهم الإحصائي لأعضاء مجتمع البحث الآخرين كي يستخدموها من جديد. وفي حال ضُبط الباحث وهو يقوم بتزوير البيانات، فإنّ سمعته ستلطَّخ إلى الأبد.

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أنّ البحث غالبًا ما يُجرى بشكل فردي، يعتمد الباحثون على عمل بعضهم بعضًا. وعليه، إذا كانت أيّ مساهمات غير دقيقة أو مكتسَبة بشكل غير أخلاقي، يتحمّل الباحثون التكاليف بشكل فردي وجماعي، ما يؤثر على سمعة عملهم وصدقيّته وموثوقيته.

كما أنّ لأدوات البحث المنهجية والتكنولوجية الجديدة في العلوم الاجتماعية آثارًا أخلاقيّة مهمّة على ممارسة البحث. على سبيل المثال، لقد توسّعت بحوث الإنترنت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وكذلك الأدبيّات حول أخلاقيات البحث على الإنترنت. وعليه، يتعيّن على الباحثين في العلوم الاجتماعية أن يتّخذوا قرارًا بشأن ماهيّة المشاركة الطوعيّة في سياق الإنترنت؛ وضمانات حماية الخصوصيّة التي يتوقّعها المشاركون والتي يحقّ لهم بها؛ والأضرار المحدّدة التي قد تلحق بالمشاركين المستضعفين (الأطفال، على سبيل المثال)؛ أو كيفية حماية سرية البيانات في مثل هذا المجال التكنولوجي سريع التغيّر. ويُؤتى أخيرًا على ذكر مثال آخر، ألا وهو إجراء البحوث في ظلّ جائحة كوفيد-19 التي فرضت قيودًا على التفاعلات وجهًا لوجه، وهو ما أجبر الباحثين على إجراء المزيد من المقابلات عبر الإنترنت والهاتف، والتي لا تحدّ فحسب من الإلمام بالسياق الاجتماعي الأوسع وتشكّل تحديات جديدة لمفهوم الخصوصية، بل قد لا تكون مناسبة أيضًا للعديد من المشاركين الذين لا يملكون فرص الوصول إلى التكنولوجيات المختلفة. (راجِع الملحق الرابع "القضايا الناشئة في أخلاقيات البحث"). وعليه، فإنّ أخلاقيات البحث تزداد تعقيدًا (Israel 2015).

المبادئ التوجيهية

في الملحق الخامس نعرض بعض الاعتبارات العامة للتفكير خلال مراحل البحث المختلفة بما في ذلك (1) اختيار سُبُل البحث المناسبة، (2) إجراء العمل الميداني، (3) نشر نتائج البحث، و(4) التعاون مع فرَق البحث. تتّسم هذه الجوانب بأهمية بالغة على صعيد التخطيط للبحوث الأخلاقية وتصميمها وإجرائها. إلّا أننا سنركّز، في الأقسام أدناه، على المبادئ المحدّدة التي توجِّه البحث الأخلاقي، وهي مبادئ مقبولة حاليًّا على نطاق واسع عبر التخصّصات والمجالات والمؤسسات والبلدان. من جهته، يؤيّد المجلس العربي للعلوم الاجتماعية هذه المبادئ مع الاعتراف بأنّ سُبُل تطبيقها أو ممارستها تختلف وفقًا للسياقات والمشاريع البحثية المحدّدة. وتَرِد هذه المبادئ المتمثلة في احترام الأشخاص، وفعل الخير، والعدالة في الشكل الأول. وفي هذا القسم، نحدّد هذه المبادئ، شارحين بالتفصيل المخاطر التي قد تؤدي إلى انتهاكها والقضايا التي يثيرها ذلك، كما نقترح الإجراءات التي يجب على الباحثين اتخاذها لإعلاء هذه المبادئ. وفي حين أنّ هذه الإجراءات ضرورية، إلّا أنها تقع ضمن النهج الإجرائي للبحث الأخلاقي وتبقى محدودة. وبالتالي، فإنّ الانخراط الانعكاسي في البحث مطلوب في جميع المراحل؛ لذا، يتناول هذا القسم أيضًا مسألة انعكاسية البحث.

المبدأ	التعريف	المعيار	الإجراءات اللازمة
احترام الأشخاص	يجب أن يوافق المشاركون المحتمَلون في البحث على المشاركة من دون ضغط اجتماعي أو إكراه جسدي أو نفسي	المشاركة الطوعية والمستنيرة المبنيّة على معلومات وافية (حول أهداف البحث وطبيعته ونتائجه)	الحصول على الموافقة المستنيرة
فعل الخير	مسؤولية الباحثين في تعظيم الفوائد وتقليل الضرر	الحماية من الأذى	ضمان الخصوصية والسرية ضمان إخفاء الهوية
العدالة	مسؤولية الباحث في ضمان العدالة في اختيار المشاركين وتطبيق نتائج البحث	عملية اختيار عادلة وليس بدافع المصلحة أو التحيّز الشخصي أهمية التقاسم العادل لأعباء البحث وفوائده على نحو يشمل المجتمع برمّته	الاختيار العادل لموضوعات البحث التوزيع العادل للأعباء والمنافع صياغة أسئلة البحث لتأكيد الاهتمام بالإنصاف والعدالة ردّ الجميل

الشكل الأول: ملخص المبادئ الأخلاقية وتطبيقاتها

احترام الأشخاص

يعترف احترام الأشخاص بالقيمة الجوهرية للإنسان وبالاحترام والتقدير الذين يستحقهما. ويتمثل احترام الأشخاص في الاعتراف بإرادة الأشخاص واحترامها وحماية أصحاب الإرادة المحدودة agency.[5] بعبارة أخرى، يملك المشاركون في البحث، بوصفهم بشرًا، الحق الأساسي في الحرية والتحكّم في ما يحدث لهم. ويبدأ احترام إرادة المشاركين في البحث بالسعي للحصول على موافقتهم الحرة والمستنيرة والمستمرة. كما يتطلب احترام الأشخاص دخول المشاركين في البحث الدراسة طواعية بناءً على معلومات وافية (أي مشاركة طوعيّة ومستنيرة) وإطلاعهم على أهداف البحث وطبيعته وعواقبه (بقدر ما يمكن تحديده مسبقًا).

الإخلال بمبدأ احترام الأشخاص: المساس بالإرادة والخداع

يعرّض الباحثون الذين يخلّون بمبدأ احترام الأشخاص إرادة المشاركين في البحث للخطر أو يمارسون الخداع من خلال حجب أنواع معيّنة من المعلومات عن الأطراف المشارِكة معهم.

تتمثل الإرادة في امتلاك المشاركين في البحث، بصفتهم بشرًا، الحق الأساسي في الحرية والتحكّم في ما يحدث لهم. كما تنصّ الأدبيات العالميّة على أنّ الأشخاص ذوي الإرادة المحدودة، مثل الأطفال أو السجناء، يملكون الحق في حماية خاصة

[5] اللغة العامة المستخدمة في الارشادات الأخلاقية عند استحضار احترام الأشخاص هي كلمة "الاستقلالية". في هذه الارشادات، نستخدم كلمة "الارادة" بدلًا من الاستقلالية لأن الأخيرة تستند الى مفاهيم غربية عن الذات السيادية للأفراد وهي المرتبطة في معظم الأحيان بالجسد الذكري للرجل الأبيض قوي البنية. وقد واجه هذا المفهوم اعتراضات فلسفية في العلوم الاجتماعية وفي معرض الدراسات التي أجريت في تركيا ولبنان، تساءل الباحثون عن صحة التركيز على الاستقلالية الفردية في السياقات الثقافية أوالسوسيواقتصادية التي نادرًا ما تتواجد فيها اختيارات فردية (Nakkash et al 2009; Oguz 2003)

بموجب مبدأ احترام الأشخاص. ولا يجوز استغلال الأفراد الذين ليست لديهم الحرية في اتخاذ قرار المشاركة في البحث من طرف أولئك الذين يملكون سُلطة عليهم.

> في حين يُحظَّر اللجوء إلى الخداع في البحث كمبدأ عام، هناك العديد من المواقف التي يستحيل فيها الكشف عن معلومات شاملة حول أهداف البحث لجميع المشاركين فيه. وثمّة نقاش محتدم حول هذا الموضوع في أدبيّات أخلاقيات البحث. إذا كان البحث يتطلب إفصاحًا محدودًا عن أهداف البحث، يوصى بإحاطة المشاركين بالمعلومات.

قد تعرّض الإجراءات التي تحفّز المشاركين على الانخراط في البحث إرادتهم للخطر. لذا، من باب الإنصاف، تعوّض بعض المشاريع البحثيّة المشاركين عن الخسارة في الأجور أو تكاليف النقل وغيرها من التكاليف المتكبَّدة. ومع ذلك، قد يُنظر أيضًا إلى المدفوعات على أنها إكراهيّة إذ إنّها تحثّ المشاركين في البحث على المشاركة في بحث قد يُحجمون عن الانضمام إليه لولاها.

ينطوي الخداع على تحريف البحث بشكل متعمَّد، بما في ذلك حجب المعلومات وجمع البيانات السرية. وفي حال وجود خداع، فإنّ المشاركة لا تكون طوعيّة ولا تستند إلى معلومات كاملة.

في حين يُحظَّر اللجوء إلى الخداع في البحث كمبدأ عام، هناك العديد من المواقف التي يستحيل فيها الكشف عن معلومات شاملة حول أهداف البحث لجميع المشاركين فيه. وثمّة نقاش محتدم حول هذا الموضوع في أدبيّات أخلاقيات البحث. إذا كان البحث يتطلب إفصاحًا محدودًا عن أهداف البحث، يوصى بإحاطة المشاركين بالمعلومات. بعبارة أخرى، في حال دعت الحاجة إلى جمع البيانات دون إعلام المشاركين، بشكل كامل، بأهداف البحث كي لا يؤثّر ذلك سلبًا على جمع البيانات، يجب إطلاع مقدّمي المعلومات على أهداف البحث بأثر رجعي **قبل** استخدام البيانات أو نشرها.

إعلاء مبدأ احترام الأشخاص: الموافقة الحرة والمستنيرة والمستمرة

تعني الموافقة الحرة وجوب موافقة المشاركين المحتمَلين في البحث على المشاركة من دون ضغط اجتماعي أو إكراه جسدي أو نفسي. وتُعَدّ الموافقة المستنيرة من أكثر معايير أخلاقيات البحث انتشارًا وهي أساسية لضمان مبدأ " احترام الأشخاص". ويوجّه المعيار الأكثر تفصيلًا للموافقة المستنيرة، أي "القاعدة المشتركة" (وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأميركية 2009)، البحوث الطبية الحيوية ويتمّ تطبيقه أحيانًا في المسوح الكميّة في مجال العلوم الاجتماعية.

ينصّ الالتزام الصارم بالقاعدة المشتركة (Bryman 2008) على فهم المشاركين في البحث لما يأتي: (1) الموضوع الذي يدور حوله البحث، (2) أغراض البحث، (3) الجهة الراعية، (4) طبيعة مشاركتهم فيه، (5) مدة مشاركتهم، (6) طوعيّة مشاركتهم، (7) إمكانيّة انسحابهم منه في أيّ وقت، وأخيرًا (8) ما سيحدث للبيانات (كيف سيتمّ حفظها).

تعني الموافقة المستمرة أنّ الباحث مسؤول عن ضمان موافقة المشاركين المستمرة طوال عملية البحث من خلال تذكيرهم بأنهم يستطيعون الانسحاب في أيّ مرحلة من مراحل البحث.

عادةً ما يتمّ الحصول على الموافقة المستنيرة والمستمرة كتابةً. ومع ذلك، فإنّ سياقات بحث محدّدة تنظر في ما إذا كان ينبغي قراءة هذه المعلومات بصوت عالٍ أو مشاركتها كتابةً وكيفية توثيق الموافقة. وتشمل العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثّر على تطبيق المبادئ التوجيهية الصارمة الخاصة بالموافقة المستنيرة قدرة المشاركين على استيعاب المعلومات المقدَّمة لهم وفهمهم لقدرتهم على الاختيار.

يتحدى البحث الإثنوغرافي فكرة الموافقة المستنيرة. وهو يتطلب مقاربة سياقيّة أوسع نطاقًا كونه يشمل المجتمعات، وليس الأفراد فحسب؛ كما يفترض عادةً عملية مطوَّلة قائمة على مراقبة المشاركين، تختلف تمامًا عن المقابلة التي تُجرى لمرة

واحدة. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، يجب أن تسترشد عملية البحث بروحيّة الموافقة المستنيرة عن طريق تقديم تفسيرات صادقة ومنفتحة واكتساب ثقة قادة الرأي والمشاركين الآخرين (Fluehr-Lobban 1994).

> تعني الموافقة المستمرة أنّ الباحث مسؤول عن ضمان موافقة المشاركين المستمرة طوال عملية البحث من خلال تذكيرهم بإمكانيّة سحب مشاركتهم في أيّ مرحلة من مراحل البحث.

فعل الخير

يحترم الباحثون مبدأ فعل الخير عندما يمتنعون عن الإيذاء، أو عندما يعمدون إلى تعظيم المنافع الممكنة وتقليل الأضرار المحتمَلة. ويتعلق هذا المبدأ بحقوق المشاركين في الخصوصيّة والسرية. ولا يكون فعل الخير ظاهرًا دائمًا؛ كما أنّ الادعاءات المختلفة التي يغطّيها المبدأ قد تتعارض وتفرض اتخاذ خيارات صعبة. على سبيل المثال، تظهر مشكلة أخلاقية في الحالات التي قد يُلحق فيها البحث الأذى بالأفراد المشاركين ولكنه يَعِد بفوائد مستقبلية للمجتمع. ومع ذلك، قد يجادل العديد من علماء الأخلاق بأنّ الالتزام تجاه المشاركين في البحث أمرٌ أساسي، وكلّما كانوا أكثر عرضة للخطر، وَجُب أن يكون الالتزام أقوى.[6]

تتعلق قابليّة التعرّض للأذى (الهشاشة) بالسياق وقد تكون مرتبطة بالجندر والطبقة والجنسيّة والتوجّه الجنسي والانتماء السياسي والوضع القانوني وخصائص فردية أو مجتمعيّة أخرى. على سبيل المثال، في سياق يكون الانخراط في علاقات مثليّة غير قانوني، أو عندما يتعرّض منتقدو رموز السلطة للسجن، يتعيّن إرساء حماية خاصة لجعل المشاركين في البحث في منأى عن الأذى الذي قد تُلحقه بهم السلطات. وقد يتطلب ذلك اتخاذ تدابير سريّة خاصة لحماية البيانات.

> يتعيّن على كلّ باحث في مجال العلوم الاجتماعية أن يفكّر في ما إذا كان بعض نتائج البحوث، بخاصة تلك الحسّاسة أو المثيرة للجدل، قد يُلحق الأذى بالأفراد أو المجتمعات المشمولة بالدراسة.

إعلاء مبدأ فعل الخير

الحماية من الأذى. تفترض الأبحاث الطبية الحيوية، القائمة على نموذج التجارب السريرية، احتمال تعرُّض المشاركين في البحث للأذى جرّاء عملية البحث نفسها – بسبب تعاطي الأدوية أو تنفيذ إجراءات محدّدة. وتتناسب بعض التجارب في علم النفس مع هذا الافتراض العام. لكن، في ما يتعلق بمعظم العلوم الاجتماعية، يحدث الأذى، على الأرجح، في مرحلة النشر بعد مشاركة نتائج البحث. وإذا كان الإبلاغ عن النتائج يتطلب ذِكر أسماء الأفراد الرئيسيين، فيجب أن يَمنحوا الإذن بالكشف عن أسمائهم. كما يتعيّن على كلّ باحث في مجال العلوم الاجتماعية أن يفكّر في ما إذا كان بعض نتائج البحوث، بخاصة تلك الحسّاسة أو المثيرة للجدل، قد يُلحق الأذى بالأفراد أو المجتمعات المشمولة بالدراسة. وقد يتّخذ الباحثون قرارًا انفراديًّا يقضي بإخفاء هوية الاستشهادات، حتى عندما يوافق المشاركون في الدراسة على ذِكر أسمائهم. ويقومون بهذه الخطوة حينما يرون ذلك لازمًا، ذلك أنّ البحث قد يعرّض المشاركين المذكورين للخطر في مرحلة ما في المستقبل (راجِع، على سبيل المثال، Nicola Pratt 2020: 24).

[6] وتشمل الفئات المستضعفة الأطفال والأقليّات والمهمَّشين والمهاجرين واللاجئين وضحايا سوء المعاملة والعنف (المفوضية الأوروبية 2018).

حماية الخصوصيّة. إنّ حماية خصوصيّة المشاركين في البحث مطلوبة خلال البحث وفي مرحلة كتابة نتائج البحث. وتكتسي هذه المسألة أهميّة كبيرة في ما يتعلق بالبحوث والدراسات الأسريّة أو المجتمعيّة التي تستخدم ملاحظات المشاركين.

يتمّ انتهاك الخصوصيّة في الحالات التي تجري فيها مراقبة السلوك سرًّا، وسماع المقابلات التي تتناول أسئلة شخصيّة أو حساسة، ومشاركة معلومات حول فردٍ ما من دون إذن أو لأغراض أخرى غير نشر البحوث.

الحق في السرية. في حين ترتبط الخصوصيّة بالأفراد، تتعلّق السرية بالبيانات وتتطلب اتخاذ تدابير محدّدة لحفظ البيانات بهدف حمايتها من الوصول والاستخدام غير المسموح بهما. وعليه، يجب اتخاذ القرارات حول كيفية حفظ المعرِّفات الشخصية. ويتطلب تنفيذ ذلك من الباحثين فصل الأسماء والمعرِّفات الشخصية الأخرى عن الإجابات عن أسئلة المسح أو المقابلة في أثناء تحليل البيانات والإبلاغ عن النتائج. كما يتعيّن على الباحثين التأكّد من حماية البيانات الأوليّة الخاصة بالملاحظات الميدانية أو التسجيلات أو الصور الفوتوغرافية أو أيّ عناصر تحتوي على معرِّفات شخصية من وصول الآخرين إليها.

العدالة

تشير العدالة إلى كيفية اختيار الباحثين للمشاركين. عملًا بهذا المبدأ، يتمّ فحص الأشخاص الذين يجري اختيارهم للمشاركة في البحث بهدف التحقّق ممّا إذا كان قد تمّ اختيار بعض المجموعات بدافع المصلحة أو التحيّز الشخصي وليس لأسباب تتعلق مباشرة بالإشكاليّة قيد الدراسة. وبالتالي، يشير مبدأ العدالة إلى عدالة التوزيع، أي التوزيع العادل لأعباء البحث ومنافعه على المجتمع بأكمله، بحيث لا يتحمّل أفراد أو مجموعات معيّنة مخاطر غير متناسبة بينما يجني الآخرون المنافع. ويتمّ ذلك من خلال الاختيار العادل للمشاركين في البحث.

يعتبر العديد من الباحثين أنّ العدالة لا تنحصر في مجرّد اختيار المشاركين في البحث أو في التوزيع العادل للمنافع. يشتمل البحث الاجتماعي على التسلّل إلى حياة المشارك في البحث بشكل يعطّل أنشطته العادية، ويتطلب منه وقتًا وطاقة، ويدعوه إلى الكشف عن معلومات شخصية عن نفسه للباحثين. وفي حين يطلب الأطباء والمحامون مثل هذه التفاصيل، فإنها غالبًا ما تصبّ في المصلحة الشخصية المباشرة للمستجيب (Knott 2018). أمّا الباحثون في العلوم الاجتماعية فلا يستطيعون ادّعاء ذلك، بل يمكنهم فقط أن يجادلوا بأنّ أبحاثهم قد تعود بالفائدة على المشاركين والمجتمع الأوسع الذي ينتمون إليه في نهاية المطاف، في شكل إجراءاتٍ سياساتية مستنيرة أو عن طريق الالتزام، منذ مراحل البحث الأولى، بمبادئ العدالة الاجتماعية .

> يشير مبدأ العدالة إلى عدالة التوزيع أي التوزيع العادل لأعباء البحث ومنافعه على المجتمع بأكمله، بحيث لا يتحمّل أفراد أو مجموعات معيّنة مخاطر غير متناسبة بينما يجني الآخرون المنافع. ويتمّ ذلك من خلال الاختيار العادل للمشاركين في البحث.

إعلاء مبادئ العدالة من خلال البحث الموجَّه نحو العدالة الاجتماعية

تشكّل العدالة الاجتماعية بعدًا من أبعاد مبدأ العدالة، وهي تدعو الباحثين إلى تطبيق المعرفة التي ينتجونها من أجل التحوّل الاجتماعي. ويتطلب هذا النهج المستقى من العلوم الاجتماعية النقدية، من الباحث، إعادة تعريف الغرض من البحث كجزء من نضال أوسع في سبيل تحقيق الإنصاف والعدالة. ويبدأ ذلك في المراحل الأولى من الدراسة عندما يقوم الباحثون بتمحيص سؤالهم البحثي: لمَن هو مهمّ؟ هل هو ذو قيمة بالنسبة إلى الباحثين والمشاركين في البحث على حدّ سواء؟ كما يشجّع الباحث على دراسة موضع قوّته في عملية البحث بشكل انعكاسي. ويلتزم الباحث، في مراحل البحث المختلفة، بسؤال المشاركين عن كيفيّة استفادتهم من البحث وعن التزاماتهم بتطبيق نتائج البحث لصالح المشاركين. وتكتسب اعتبارات العدالة الاجتماعية أهمية قصوى في مراحل نشر البحوث وتعميم نتائجها.

من الناحية المثاليّة، يجب مشاركة نتائج البحث وإتاحتها بسهولة للمشاركين فيه، والذين ينبغي السماح لهم بالاستجابة للبحث الذي شملَهم. ويمكن مشاركة ذلك، على غرار عمليات الموافقة المستنيرة، بلغة واضحة وبسُبُل يستطيع المشاركون فهمها.

يشير البعض الى الحاجة الى خلق توازن بين ما يجنيه كل جانب – الباحث والمشاركون في البحث – من العلاقة البحثية (Hammersley and Trianou 2014) . ويذهب البعض الى القول بأن الباحثين يجنون أكثر من المشاركين حيث يستخرجون البيانات مجانًا بهدف إنتاج البحوث والمعرفة التي ترتقي بمسارهم المهني من حيث السمعة والترقية والمنصب، من بين جملة منافع أخرى، بينما يرى آخرون أن المشاركين في البحث يجنون أيضًا منافع من خلال جعل شخص ما (الباحث) يستمع إلى مشكلاتهم؛ بل يذهب البعض إلى حدّ القول إنّ بعض المشاركين يستمتعون بإجراء المقابلات معهم وقد يجدون فيها علاجًا لمشكلتهم (نفس المرجع).

إلى جانب إعادة النظر في أسئلة البحث والتفكير في كيفية استفادة المشاركين من البحث في مراحل مختلفة، يمكن للباحثين الانخراط في علاقات متبادلة عبر الالتزام بردّ الجميل (Hammersley 2007 في Hammersley and Traianou 2014). كثيرة هي سُبُل "ردّ الجميل" لأولئك الذين يساعدون في إنتاج البحوث. من الناحية المثاليّة، يجب مشاركة نتائج البحث وإتاحتها بسهولة للمشاركين فيه، والذين ينبغي السماح لهم بالاستجابة للبحث الذي شملَهم (Alen Sula 2016). ويمكن مشاركة ذلك، على غرار عمليات الموافقة المستنيرة، بلغة واضحة وبسُبُل يستطيع المشاركون فهمها. في هذا الإطار، تُعدّ كتابة مشاركات المدوَّنات أو المقالات الصحافية إحدى الوسائل المتاحة لتحويل المعرفة الأكاديمية إلى معرفة يمكن الوصول إليها على نطاق واسع وهادف؛ معرفة يتردّد صداها في أوساط المشاركين في البحث، وتساعد في الوصول إلى جمهور أكبر (Knott 2018).
ومن السُّبُل الأخرى المُشار إليها نذكر تقديم أنواع مختلفة من الخدمات الثانوية من قبيل قراءة الرسائل وكتابتها إلى مجالسة الأطفال إلى توفير العلاج الطبي منخفض المستوى (Hammersley and Traianou 2014). كما أنّ هناك طريقة مباشرة وفورية أكثر لإتاحة المنافع إلى الأشخاص المشاركين في البحث تقضي بتقديم بدَل مادي أو هدايا لضمان درجة معيّنة من المعاملة بالمثل والمكافأة العادلة للمشاركين (Omata 2019). فقد يتكبّد المشاركون في دراسة بحثيّة، بفِعل قبول المشاركة، تكاليف ذات صلة بالانتقال إلى مواقع البحث ويعطون من وقتهم للمشاركة. وفي حين يُعَدّ تقديم بعض التعويضات المالية أو المادية أمرًا مثيرًا للجدل، ينطوي على فوائد لا يمكن إنكارها. وعليه، لا يزال ينبغي اعتباره أحد الخيارات الممكنة في ضوء "الإرهاق البحثي وكذلك الاستياء من ضياع الوقت" أو عدم الثقة العام في الباحثين (Omata 2019).

الانعكاسيّة أبعد من الأخلاقيّات الإجرائيّة

لا تُعدّ الأخلاقيات الإجرائية، وحدها، كافية لمعالجة الصعوبات الأخلاقية اليومية المرتبطة بممارسة البحث (Guillemin and Gillam 2004). لكن، لا يعني ذلك أنّ الأخلاقيات الإجرائية غير مهمّة. على العكس، فإنّ الأخلاقيات الإجرائية وفهم المبادئ الأخلاقية، على النحو المبيَّن في القواعد والمبادئ التوجيهية الدولية، توفّر قائمة مرجعية وتذكّر الباحثين بوجوب أن يكونوا مدركين لأهمية حماية المشاركين في البحث وأنفسهم من الأذى والمخاطر غير المبرَّرة وفاعلين في الوقت نفسه في هذا المجال، مع وجوب احترام إرادة المشاركين. كما أنها تذكّرهم بضرورة الموازنة بين منافع البحث ومخاطره، والتفكير في الخطوات اللازمة لضمان خصوصيّة المشاركين في البحث وسريّة البيانات التي يتمّ الحصول عليها.

في النهاية، تقع مسؤولية إجراء البحوث الأخلاقية على عاتق الباحثين أنفسهم، حيث تبرز كفاءتهم الأخلاقية في الممارسة العملية. على هذا الصعيد، تشكّل "الانعكاسيّة" جانبًا مهمًّا من جوانب ممارسة البحث. وتنطوي الانعكاسية على التفكير النقدي في كيفية إنتاج الباحث للمعرفة استنادًا إلى بحثه. كما تتطلب تحسُّسًا لعلاقات القوة في عملية إنتاج المعرفة وإدراكًا لها، سواء في مرحلة جمع البيانات أو مرحلة العمل الميداني أو في مراحل أخرى. في الواقع، لا تركّز الانعكاسيّة، باعتبارها

مفهومًا مرتبطًا بالأخلاقيات، على إنتاج المعرفة فحسب بل أيضًا على عملية البحث برمّتها. ويستلزم تبنّي موقف انعكاسي إخضاع البحث للتمحيص والتفسير النقديَّين باستمرار، ليس فقط على مستوى مناهج البحث ولكن أيضًا في ما يتعلق بالمشاركين وسياق البحث (Guillemin and Gillam 2004).

تنطوي الانعكاسية الأخلاقية على أسئلة حول الغرض النهائي من البحث: هل هو إنتاج المعرفة، أم النهوض بمهنة الباحث، أم إفادة المشاركين في البحث بطريقة ما، أم مزيج معيّن من هذه الأغراض؟ كما تشمل الجوانب الشخصية للبحث، مثل التفاعلات بين الباحثين والمشاركين في البحث. ففي هذه التفاعلات يكمن احترام إرادة المشاركين وكرامتهم، وكذلك خطر عدم القيام بذلك. كما تشهد هذه التفاعلات على عملية الموافقة المستنيرة بالفعل وليس على الورق، والتي تطلب لجان أخلاقيات البحث من الباحث تقديمها.

كما تشكل الانعكاسية جزءًا من عملية اتخاذ القرارات الأخلاقية على نطاق أوسع. ويوضح الملحق السابع هذه العملية ويناقش الدور الذي تؤديه نظرة الباحث الأخلاقية في هذا السياق. ذلك أنه عبر اتخاذ موقف انعكاسيّ، يكون الباحث على استعداد للاعتراف بالبُعد الأخلاقي لممارسة البحث، ولإدراك وقت حدوث مشكلة أخلاقية، ولتسخير قدراته الفكرية في سبيل النظر في هذه القضايا الأخلاقية والاستجابة لها على النحو المناسب. كما يتعيّن على الباحثين التفكير في كيفية تأثير بحوثهم على المشاركين فيها قبل إجراء أيّ بحث فعلي، فضلًا عن النظر في كيفية تفاعُلهم مع المواقف التي لا يمكنهم تصوُّرها إلّا في مرحلة مبكرة من البحث. وتشجّع الانعكاسيّة الباحثين على تطوير مهاراتهم في مجال الاستجابة بسُبُل مناسبة أخلاقيًّا، حتى في المواقف غير المتوقَّعة.

كما أنّ الانعكاسيّة لا تتّخذ بُعدًا إرشاديًّا؛ فهي لا تقدّم استجابات محدَّدة للمواقف البحثية، ولا تطلب من الباحث التنبّؤ بجميع المشكلات الأخلاقية المحتمَلة التي قد تطرأ. في الواقع، يرى (Guillemin and Gillam 2004) في الانعكاسية انخراطًا في ممارسة بحثيّة: (1) تَعترف بالأخلاقيّات الدقيقة، أي الأبعاد الأخلاقية لممارسة البحث العادية واليومية، و(2) تتحسّس "اللحظات الحاسمة من الناحية الأخلاقية" في البحث، بكلّ خصائصها و (3) توفّر القدرة على تطوير وسيلة لمعالجة الهواجس الأخلاقية والاستجابة لها إذا ومتى ظهرت في عملية البحث.

تنطوي الانعكاسيّة على التفكير النقدي في كيفية إنتاج الباحث للمعرفة استنادًا إلى بحثه. ولا تركّز الانعكاسيّة، باعتبارها مفهومًا مرتبطًا بالأخلاقيّات، على إنتاج المعرفة فحسب بل أيضًا على عملية البحث برمّتها. ويستلزم تبنّي موقف انعكاسي إخضاع البحث للتمحيص والتفسير النقديَّين باستمرار، ليس فقط على مستوى مناهج البحث ولكن أيضًا في ما يتعلق بالمشاركين وسياق البحث.

أخلاقيّات البحث في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية: لماذا نحتاج إلى مبادئ توجيهية؟

نادرةٌ هي المعلومات المتوفرة حول أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية. وعليه، ترمي هذه المبادئ التوجيهية إلى بدء نقاش عن الحاجة إلى مبادئ توجيهية حول أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية في المنطقة أو حدود هذه المبادئ. في الواقع، قد تتكرّس العديد من المبادئ الأخلاقية باعتبارها مبادئ عالمية؛ إلّا أنّ السياقات الإقليمية والمحلية ذات الصلة ببحوث العلوم الاجتماعية تطرح أسئلة وتفرض تحديات محدّدة على أخلاقيات البحث. وعليه، نناقش في ما يأتي

التحديات المؤسسيّة والسياقيّة المختلفة التي تواجه أخلاقيّات البحث في العلوم الاجتماعية في المنطقة، ما يبرّر الحاجة إلى مبادئ توجيهية واضحة ومتطورة وقابلة للتكيّف مع السياقات الاستبدادية والغارقة في نزاعات.

التحديات المؤسسيّة

تمتلك البلدان ومناطق العالم التي تكون فيها معايير مراجعة البحوث نافذة بنية تحتية مؤسسيّة مناسبة من جامعات ولجان أو مجالس مراجعة أخلاقية فعالة. سنناقش في ما يأتي هذه البنية التحتية القائمة في المنطقة (التي تتميز بشكل أساسي بالتركيز الشديد على البحث الطبي) وأدوار هيئات المراجعة، وكفاية التدريب.

التركيز على البحث الطبي

إنّ الموارد والمبادئ التوجيهية المتاحة حول الأخلاقيات والعلوم الاجتماعية في جميع أنحاء العالم وفي المنطقة العربية مستوحاة بشكل عام من **البحوث الطبية الحيوية وأكثر ملاءمة لها، ومن ثمّ** تُطبَّق من دون تمحيص على العلوم الاجتماعية والإنسانية. كما أنّ الأدبيات الحالية ذات الصلة بأخلاقيات البحث مستمَدّة بشكل شبه حصري من علوم الصحة العامة والطب الحيوي (Abou-Zeid et al. 2009؛ Kandeel et al. 2011؛ Nakkash et al. 2009 ؛ Oguz 2003 ؛ Ramahi et al. 2009). وبما أنّ مبادئ أخلاقيات البحث مستمَدّة بشكل أساسي من العلوم الطبية والمخبرية وقد نشأت في السياقات الغربية وجرى تكييفها مع المعايير المؤسسية الخاصة بهذه السياقات، فإنّ قابليّة تطبيقها في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي السياقات الاجتماعية والسياسية المختلفة تطرح العديد من التحديات.

لجان أخلاقيات البحث العلمي ومجالس مراجعة الأخلاقيات

يختلف توافر مجالس مراجعة الأخلاقيات وتطبيق المعايير الأخلاقية بشكل كبير بين الدول العربية. في هذا السياق، يقدّم الملحق الثامن لمحة عامة عن حوكمة أخلاقيات البحث في بعض دول المنطقة، مع تمييز واضح بين دول الخليج الغنية بالموارد وسائر المنطقة. وعلى الرغم من وجوب خضوع الباحثين الجامعيين (أعضاء هيئة التدريس والطلاب) لإجراءات المراجعة الأخلاقية من خلال لجان أخلاقيات البحث العلمي أو مجالس مراجعة الأخلاقيات، إلّا أنّ عددًا قليلًا من الجامعات في المنطقة أنشأ مثل هذه المجالس واتخذ مثل هذه الإجراءات. وفي الحالات التي تكون المجالس والإجراءات موجودة وفاعلة، فإنها قد تعمل بوسائل غير مؤاتية لبحوث العلوم الاجتماعية، إمّا بسبب قلة الباحثين في العلوم الاجتماعية في هذه المجالس أو غيابهم عنها، أو لاعتبارات غير أكاديمية مثل المقاربات المحافظة المتّبَعة في معالجة القضايا الاجتماعية والثقافية أو المنظورات الأمنية التي تُروّج لها الدولة.

> تقدّم لجان أخلاقيات البحث العلمي ومجالس مراجعة الأخلاقيات للباحثين قائمة مراجعة للأخلاقيات تتيح لهم النظر في القضايا الأخلاقية، بالإضافة إلى مَنحهم مصداقية مؤسسيّة لإجراء البحوث. وبالتالي، فإنّ هذا النشاط يُجبر الباحثين على التفكير والتأمل في مبادئ أخلاقيات البحث ويذكّرهم بوجوب حماية المشاركين في البحث وأنفسهم بشكل فعال.

عادةً ما تتولّى لجان أخلاقيات البحث العلمي أو مجالس مراجعة الأخلاقيات تقييم الطلبات المقدَّمة من الباحثين قبل بدء عملية البحث، وتنصح الباحثين بالنظر في القضايا التالية: الموافقة المستنيرة الطوعية، وسرية المعلومات التي يقدّمها المشاركون، وإخفاء هوية المشاركين في الدراسة، وتجنُّب الأذى (Wiles 2013). وتزوّد هذه الإجراءات الباحثين بقائمة مراجعة للأخلاقيات تمكّنهم من النظر في القضايا المذكورة سابقًا، بالإضافة إلى مَنحهم مصداقية مؤسسيّة لإجراء البحث (Guillemin and Gillam 2004). وبالتالي، فإنّ هذا النشاط يتطلب من الباحثين النظر والوقوف على مبادئ أخلاقيات البحث ويذكّرهم بوجوب حماية المشاركين في البحث وأنفسهم بطريقة فعالة.

نقص التدريب

لاحظ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بناءً على خبرته، وجود نقص في الوعي حول الاعتبارات البحثية الأخلاقية، سواء في تصميم مشروع بحثي أم القيام بالعمل الميداني أم نشر البحوث. وغالبًا ما تُظهر طلبات المنَح التي يتلقاها المجلس قصورًا في تفصيل البُعد الأخلاقي للبحث أو توضيحه. بشكل عام، لا يتلقى الحاصلون على المنَح تدريبًا كافيًا على أخلاقيات البحث في جامعاتهم، ولا يسعهم الحصول عليه في مكان آخر. بالإضافة إلى ذلك، يجد الحاصلون على المنَح صعوبة في تحديد المعضلات الأخلاقية وشرحها وصياغتها بوضوح وفي مناقشة حلول أو استراتيجيات محدّدة ذات صلة. ويُبيّن ذلك ضرورة اكتساب الباحثين الإقليميين المعرفة المطلوبة مسبقًا بشأن الأخلاقيات، فضلًا عن المعلومات والتدريب المناسبَيْن حول كيفية تطبيقها خلال عملية البحث.

إجراء البحوث في السياقات الاستبدادية والمحفوفة بالنزاعات

في الدول الاستبدادية والمغلقة وغير الديمقراطية، قد تفرض العمليات البيروقراطية المحدّدة الرامية إلى التحكّم في البحث والباحثين تهديدًا لخصوصيّة المشاركين في البحث، بل وتُلحق الأذى بالباحث والمشاركين في البحث. في مثل هذه السياقات، يتعيّن على الباحثين في العلوم الاجتماعية توخّي الحذر في كيفية تأطير مشاريعهم، والأذونات التي يسعون إلى الحصول عليها، وبشكل عام، كيفية تنظيم بحوثهم وإجرائها (انظر/ي الملحق التاسع). وتتفاقم هذه المخاوف بشكل أكبر في السياقات التي تمزّقها النزاعات. وغالبًا ما تكون المبادئ والممارسات الأخلاقية، في البيئات الاستبدادية والمحفوفة بالنزاعات في المنطقة العربية، غير قابلة للتكييف بسهولة، ما يؤدي إلى حالات أو مواقف لا تتوافق بالضرورة مع المبادئ المعيارية التي يجب على الباحثين الالتزام بها (على سبيل المثال، تحديات الحصول على الموافقة المستنيرة على مشاركة شخص ما في البحث الذي يتمّ إجراؤه في أنظمة خاضعة للمراقبة بشكل كبير).

البحث في السياقات الاستبدادية أو المغلقة

تتّخذ مسؤولية الباحثين عن حماية الأشخاص المشمولين بالبحث من الأذى طابعًا ملحًّا بشكل خاص في البلدان التي تشهد أنظمة حكم غير مستقرة وغير ديمقراطية. ولكن تنبغي الإشارة هنا إلى أنّ المنطقة العربية ليست فريدة من نوعها في هذا الصدد، حيث نصادف مثل هذه الحالات في العديد من المناطق الأخرى أيضًا (راجِع على سبيل المثال Morgenbosser & Janenova 2019، Weiss 2018).

يجب على الباحثين أيضًا، في مثل هذه الأوضاع، وإلى جانب حماية المشاركين، إيلاء مزيد من العناية لحماية أنفسهم حيث يكونون مرئيين ومعرَّضين لجميع أنواع المضايقات، بما في ذلك التحرش الجنسي، ورصد حركتهم عن كثب، ومصادرة بياناتهم وإتلافها، وهو ما يعرّضهم ويعرض سلامة المشاركين في بحثهم وخصوصيتهم وإخفاء هويتهم للخطر بشكل أكبر. كما أنّ النساء والباحثات الأصغر سنًّا أكثر عرضة للخطر في هذه المواقف. أضِف إلى ذلك الصعوبات المتعلقة بالحصول على تصاريح البحث، وأخذ العيّنات، وإقناع الناس بالتحدّث معهم، وعلى نطاق أوسع، إقامة علاقات ثقة مع المشاركين في البحث (Clark 2006). وقد يغدو الوضع أكثر صعوبة بالنسبة إلى الباحثين من أبناء المنطقة وفيها. وبينما يتمّ تمثيل الباحثين الأجانب وحمايتهم، في معظم الحالات، بواسطة سفاراتهم، ويعودون في نهاية المطاف إلى مؤسساتهم الأكاديمية الأصلية، فإنّ الحريات المقيَّدة في المنطقة تعني إمكانية فصل بعض الأكاديميين واعتقالهم واستجوابهم ومنعهم من الانخراط في البحث مرة أخرى (Brand 2007).

لعلّ أفضل طريقة تضمن المشاركة في البحث الأخلاقي في مثل هذه السياقات تتمثل في التحضير جيدًا قبل البحث؛ ويشمل ذلك التدرّب على السيناريوهات التي قد تظهر فيها بعض المعضلات والتخطيط "للاستجابة مسبقًا، في بيئة هادئة، بدلًا من التحليق تحت الضغط" (Morgenbosser & Weiss 2018). كما أنّ هناك طريقة أخرى تتمثل في التواصل مع الباحثين والأكاديميين والصحافيين ومنظمات المجتمع المدني ممَّن عملوا سابقًا على الموضوع الذي يهمّ الباحث للاطّلاع على الوضع الراهن على الأرض بشكل أفضل والإلمام بالمعضلات الأخلاقية المحتمَلة التي قد تَظهر. وإلى جانب احترام المبادئ الثلاثة الخاصة بأخلاقيات البحث الموضَحة سابقًا، يساعد الأخذ في الاعتبار اثنيْن من المبادئ الواردة في هذه المبادئ التوجيهية ألا وهما "(1) الأخلاقيات كعملية مستمرة، و (2) الأخلاقيات كممارسة موضوعية وسياقية"، في تجاوُز العقبات المحتمَلة التي قد تنشأ في السياقات الاستبدادية.

يتعيّن على الباحثين، إلى جانب حماية المشاركين، إيلاء المزيد من العناية لحماية أنفسهم حيث يكونون مرئيين ومعرَّضين لجميع أنواع المضايقات، بما في ذلك التحرش الجنسي، ورصد حركتهم عن كثب، ومصادرة بياناتهم وإتلافها، وهو ما يعرّض سلامة المشاركين في البحث وخصوصيتهم وإخفاء هويتهم للخطر بشكل أكبر.

البحث في السياقات المحفوفة بالنزاعات

تبرز التحديات الأخلاقية في بحوث العلوم الاجتماعية بشكل خاص في المناطق التي تعاني نزاعات وأزمات. كما شهدت العديد من البلدان في المنطقة صراعات وحروبًا عنيفة طال أمدها، أدّت إلى زيادة كبيرة في عدد السكان النازحين قسرًا. وغالبًا ما تكون هذه السياقات معقَّدة ومحفوفة بالمخاطر من الناحية السياسية؛ كما أنه من المرجَّح أن يتعرض المشاركون في البحث في هذه البلدان للصدمات والضعف (Khoshnood et al. 2017). بالإضافة إلى ذلك، تخضع بعض هذه المجتمعات، مثل اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، للبحث أكثر من اللازم، ما يؤدي إلى الشعور بالتعب البحثي فتقلّ احتماليّة انخراط المشاركين في البحث. يُضاف ذلك إلى التوصيات ذات الصلة بالسياقات المغلقة والمفصَّلة أعلاه. كما يطرح البحث في السياقات التي تعاني نزاعات وحالات طوارئ أيضًا تحديات **أمام لجان الأخلاقيات (لجان أخلاقيات البحث العلمي ومجالس مراجعة الأخلاقيات) نظرًا إلى كون مثل هذا البحث** غالبًا ما يتطلب مراجعة وموافقة عاجلة (Khoshnood et al 2017).[7]

الخلاصة: نهج المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في التعامل مع أخلاقيات البحث

سعينا في هذه الوثيقة إلى تقديم لمحة عامة عن مبادئ أخلاقيات البحث وممارساتها - وهو مجال مهمَل يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلى الباحثين في المنطقة العربية. وقد أشرنا، في أماكن مختلفة، عند الاقتضاء، إلى موقف المجلس العربي للعلوم الاجتماعية من جوانب محدَّدة ذات الصلة بالبحث الأخلاقي؛ وفي هذه الفقرات الختامية، سنسلّط الضوء على هذا الموقف ونعيد تأكيده.

يؤمن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالبحوث الانعكاسية التشاركية في جميع مراحلها، بدءًا من التخطيط وجمع البيانات والتحليل والنشر وصولًا إلى التعميم و"ردّ الجميل" للمجتمع. ويلتزم المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بمبادئ البحث الأخلاقي، واحترام الأشخاص، وفعل الخير، والعدالة، وإن كان يُقرّ بأنها عائدة، في الأصل، إلى العلوم الطبية الغربية والأوساط الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي بأنّ لها حدودها. تُشكّل هذه المبادئ أطرًا إرشادية أساسية، إلّا أنّ تنفيذها يجب أن يكون دائمًا محدّد السياق. وبدلًا من المبادئ المجرَّدة فحسب، يركّز المجلس العربي للعلوم الاجتماعية على فهم هذه المبادئ من خلال دراسات الحالة الملموسة وتجارب الحاصلين على المنَح من المجلس وخارجه في هذا المجال. إشارة إلى أنّ هذه النقاشات مفتوحة ومتواصلة وتتشكّل بشكل مستمر، كما تُستكمَل عبر توفير البنى التحتية اللازمة لعقد نقاشات منتظمة بين الأقران بشأن هذه المعايير بهدف إرساء ثقافة بحثية تعاونية ومستدامة في المنطقة.

يُعيد الجزء المتبقي من هذه الخلاصة تأكيد المبادئ الأربعة التي يقوم عليها نهج المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الخاص بأخلاقيات البحث ويلخّص كلًّا منها. وتشمل هذه المبادئ: (1) الأخلاقيات كعملية مستمرة، و(2) الأخلاقيات كممارسة

[7] في حالة المؤسسات، أحد الحلول المقترحة هو تطوير وتأسيس لجان لأخلاقيات البحث الخاصة بها أو التعاون مع مؤسسات أو جامعات أخرى لديها لجان أخلاقيات البحث العلمي أومجالس مراجعة الأخلاقيات. أحد الأمثلة الناجحة هي منظمة أطباء بلا حدود التي أنشأت لجنة لأخلاقيات البحث الخاصة بها في العام 2001.

موضعية وسياقية، و(3) الأخلاقيات التي تحمي الباحثين والمشاركين والمجتمع ككلّ، و(4) الأخلاقيات كمنهج قائم على أساس كل حالة على حدة.

الأخلاقيات كعملية مستمرة: يستلزم السلوك الأخلاقي للبحث أكثر من مجرّد الحصول على موافقة لجان أخلاقيات البحث في المراحل الأولى من البحث. ذلك أنّ الباحث يكون مسؤولًا عن إصدار الأحكام عند وضع تصوُّر للمشروع وتخطيطه، وبلورة أسئلة البحث، والوصول إلى الأفراد والمعلومات، وإدارة البيانات وحماية المعرِّفات الشخصية، واتخاذ قرار بشأن الأدوات التحليلية، وتقديم النتائج في المنشورات والعروض التقديمية وأماكن أخرى، وصولًا إلى إنشاء منتَج البحث النهائي. كما يجب تقييم القضايا الأخلاقية والنظر فيها في كلّ منعطف من مشروع البحث. في هذا الإطار، يجوز إصدار أحكام متعدّدة، ويشكل الغموض وانعدام اليقين جزءًا من العملية (AoIR 2012). ويرى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ذلك ضروريًّا لتشجيع التكامل والانعكاسية في كلّ خطوة من خطوات عملية البحث. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى مناهج دينامية ومحدَّدة السياق، إذ إنّ الباحثين قد يواجهون، في معرِض البحث، العديد من العقبات أو المواقف غير المتوقَّعة.

الأخلاقيات كموضعيّة وسياق: يقترح المجلس العربي للعلوم الاجتماعية مقاربة الأخلاقيات من زاوية موضعية وسياقية. تختلف الاعتبارات الأخلاقية اختلافًا كبيرًا بين السياقات الوطنية أو المحلية، ويجب أن تتكيّف مع الأساليب المنهجية الجديدة والتقدّم التكنولوجي. كما يتعيّن على الباحثين في سياقات مختلفة التعامل مع المبادئ والقواعد والتداول بشأنها وتطبيقها مع احترام رفاه جميع الجهات الفاعلة المشاركة في البحث وحقوقها.

الأخلاقيات التي تحمي الباحثين والمشاركين والمجتمع ككلّ: يدعو المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلى فهم أعمق لخصائص الاعتبارات الأخلاقية في العلوم الاجتماعية. ويمثّل قيام الباحثين بحماية حقوق الباحثين في الميدان والمشاركين في البحث، والمجتمع ككلّ ورفاههم خطوة رئيسية في بلورة هذا الفهم. وينبغي أن تعود الدراسة بأقصى قدر ممكن من الفائدة على الأفراد أو الجماعات وتقلّل المخاطر والأضرار الناتجة عنها. كما يجب أن تحافظ الدراسة على حقوق المجموعات المستهدَفة (أفراد أو مجموعات أو مجتمعات عامة) وكرامتها. ويتعيّن كذلك أن تكون المشاركة في البحث طوعيّة وقائمة على المعرفة الكاملة بأهداف المشروع، مع وجوب تنفيذ البحث بكلّ شفافية وصدقيّة.

الأخلاقيات كمنهج للتعامل مع كلّ حالة بشكل منفصل: يدعو المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلى اتّباع منهج يلبّي الاحتياجات المحدَّدة لكل حالة بدلًا من تحديد مجموعة من الممارسات والقواعد المعتمدة. فالمعضلات الأخلاقية معقدة، وغالبًا ما لا يكون هناك حلّ واحد واضح للمعضلة. وعليه، يتعيّن على الباحثين إدارة القضايا الأخلاقية الناشئة بسُبُل انعكاسية من خلال إدراك سياق الحالة المحدّدة وحدودها. لذا، ينبغي للباحثين التكيّف مع الأطُر الأخلاقية المختلفة التي تمكّنهم من إجراء بحوثهم بعناية وتقييم القرارات الأخلاقية المتّخَذة وتبريرها عند مواجهة تحدٍّ ما. وينبري كلّ باحث إلى حلّ المعضلات الأخلاقية بشكل مختلف، وذلك بالاستناد إلى وجهات نظره الأخلاقية وأطرُه الأخلاقية الخاصة. وتساعد الحالات في تحديد المبادئ الأخلاقية وتوضيحها عند الاقتراب من مناطق وسياقات غير مألوفة عندما يكون التطبيق السليم للمبادئ الأخلاقية القياسيّة غير واضح. ويمكن للباحثين، عن طريق التعلّم والاستفادة من معضلات أو حالات أخلاقيّة مماثلة، الوصول إلى استنتاجات حول القضايا الأخلاقية وتطبيقها على القضية المعقّدة المطروحة أمامهم.

أخيرًا، يقرّ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية باستحالة بذل هذا الجهد من طرف واحد؛ لابد للمؤسسات والباحثين في المنطقة العربية من التفكير والعمل معًا حول الممارسات البحثية الأخلاقية والمسؤولة. ومن شأن هذا الجهد أن يعزّز، عن طريق المشاركة مع الآخرين، اعتماد نهُج محلية أكثر تحديدًا لأخلاقيات البحث في السياقات والمحادثات الدائرة في إطار النقاشات العالمية والإقليمية حول أخلاقيات البحث. كما أنّ من شأن ذلك أن يزيد احتماليّة النجاح في تطوير مجتمع ملتزم بالمساهمات المتبادَلة طويلة الأجل في ثقافة أخلاقيات البحث في المنطقة وخارجها.

* **ملحوظة**: استُخدِمت صيغة المذكّر في هذا النصّ لتبسيط الأسلوب، ولكنّ المقصود مخاطبة الجنسَين على حدّ سواء.

المراجع

Abou-Zeid, A., Afzal, M., and Silverman, H.J. (2009). *Capacity mapping of national ethics committees in the Eastern Mediterranean Region*. Biomed Central, 10:8. https://doi.org/10.1186/1472-6939-10-8

Alen Sula, C. (2016). Research Ethics in an Age of Big Data. *Bulletin of the Association for Information Science and Technology*, 42(2), 17–21. https://doi.org/10.1002/bul2.2016.1720420207

American Anthropological Association. (2012). *Statement on Ethics: Principles of Professional Responsibilities*. Arlington, VA: American Anthropological Association.

American Psychological Association. (2002). *Code of Ethics.*

American Sociological Association. (2008. *Code of Ethics*. Washington DC: American Sociological Association

Association of Internet Researchers Ethics Working Committee. (2012). *Ethical Decision-Making and Internet Research: Recommendations of the AoIR Ethics Working Committee (Version 2.0)*.

Babbie, Earl. (2007). The Ethics and Politics of Social Research. In *The Practice of Social Research* (12th ed.) (pp. 62-86). US: Wadsworth Cengage Learning.

Bryman, Alan (2008). Ethics and Politics in Social Research. In *Social Research Methods* (3rd ed.) (pp. 113-135). Oxford: Oxford University Press.

Cannella, Gaile and Yvonna Lincoln. (2011). Ethics, Research Regulations and Critical Social Science. In Norman Denzin and Yvonna Lincoln (Eds.) *Qualitative Research* (pp. 81-89). London: Sage.

Carapico, S. (2006). No Easy Answers: The Ethics of Field Research in the Arab World. *Political Science and Politics*. 39:3, 429-431.

Christians, Clifford. (2011). Ethics and Politics in Qualitative Research In Denzin, Norman and Yvonna Lincoln (Eds.) *Qualitative Research* (pp. 61-80). London: Sage.

Denzin, Norman and Yvonna Lincoln. (Eds.) (2011). *Qualitative Research.* London: Sage.

Eriksson Baaz, M., & Utas, M. (2019). Exploring the Backstage: Methodological and Ethical Issues Surrounding the Role of Research Brokers in Insecure Zones. *Civil Wars*, 21(2), 157–178. https://doi.org/10.1080/13698249.2019.1656357

Flicker, Sarah et al (2007) Ethical Dilemmas in Community-Based Participatory Research: Recommendations for Institutional Review Boards. *Journal of Urban Health*. https://doi.org/10.1007/s11524-007-9165-7

Fluehr-Lobban, Carolyn (1994) Informed Consent in Anthropological Research. *Human Organization,* 53(1): 1-10.

Franzke, A S, Bechmann, A, Zimmer, M, Ess, C and the Association of Internet Researchers (2020). *Internet Research: Ethical Guidelines 3.0*. https://aoir.org/reports/ethics3.pdf

Fujii, Lee Ann (2012) *Research Ethics 101: Dilemmas and Responsibilities* https://www.cambridge.org/core/journals/ps-political-science-and-politics/article/research-ethics-101-dilemmas-and-responsibilities/90D5442392CD0716F04E764939054FF7

Glasius, Marlies, Meta De Lange, Jos Bartman, Emanuela Dalmasso, Adele Del Sordi, Aofei Lv, Marcus Michaelsen, and Kris Ruijgrok. (2017). *Research, ethics and risk in the authoritarian field*. Springer Nature.

Guillemin, M., & Gillam, L. (2004). Ethics, Reflexivity, and "Ethically Important Moments" in Research. Qualitative Inquiry, 10(2), 261–280. https://doi.org/10.1177/1077800403262360

Hammersley, M., & Traianou, A. (2014). An alternative ethics? Justice and care as guiding principles for qualitative research. *Sociological Research Online*, 19(3), 104-117. Hamzé, M., Saadé, N., & Fawaz, F. (2016). Charter of ethics and guiding principles of scientific research in Lebanon. 15.

Israel, M. (2015). *Research ethics and integrity for social scientists: Beyond regulatory compliance*. Sage.

Kandeel, Nahed et al. (2011). A multicenter study of the awareness and attitudes of Egyptian faculty towards research ethics: A pilot study. *Journal of Empirical Research on Human Research Ethics*, 6(4) 99–108.

Khoshnood, K., Sousa, C., & Clark, K. (2017). Ethical issues in conducting research in conflict settings in the Arab region. In *Research ethics in the Arab region* (pp. 133-146). Springer, Cham.

Knott, E. (2018). Beyond the field: Ethics after fieldwork in politically dynamic contexts. Lewis-Beck, Michael, Alan Bryman and Tim Futing Liao (2004) *The SAGE Encyclopedia of Social Science Research Methods*. E-book.

Lobe, B., Morgan, D., & Hoffman, K. A. (2020). Qualitative Data Collection in an Era of Social Distancing. *International Journal of Qualitative Methods*, 19, 1609406920937875. https://doi.org/10.1177/1609406920937875

Lupton, D. (editor) (2020) Doing fieldwork in a pandemic (crowd-sourced document). Available at: https://docs.google.com/document/d/1clGjGABB2h2qbduTgfqribHmog9B6P0NvMgVui HZCl8/edit?ts=5e88ae0a#

Makhoul, Jihad and Rima Nakkash (2013) Challenges and dilemmas of applied research ethics involving human subjects in Lebanon and Qatar. Powerpoint presentation. Masterson, D., & Mourad, L. (2019). *The Ethical Challenges of Field Research in the Syrian Refugee Crisis*. Available at SSRN 3522168.

Nakkash, R., Makhoul, J., and Afifi, R. (2009) Obtaining informed consent: observations from community research with refugee and impoverished youth. *Journal of Medical Ethics*, 35, 638-643.

National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research (1979) *The Belmont Report: Ethical Principles and Guidelines for the Protection of Human Subjects of Research*.

National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and the Humanities (NESH).[8](2016). *Guidelines for Research Ethics in the Social Sciences, Humanities, Law and Theology* (4th edition).

Oguz, N. Yasemin. (2003). Research ethics committees in developing countries and informed consent: With special reference to Turkey. *Journal of Laboratory and Clinical Medicine*, 141(5), 292-296.

Omata, N. (2019). 'Over-researched' and 'under-researched' refugees. *Forced Migration Review*, 61.

Poduthase, H., L. Garza, and J. Wood. "Scientific research misconduct in social science research: What is it and how can we address it." *Sociol Int* J 2.2 (2018): 85-86.

Pratt, N. (2020). *Embodying Geopolitics: Generations of Women's Activism in Egypt, Jordan, and Lebanon.* University of California Press.

Ramahi, I., and Silverman, H., (2009) Clinical Research Law in Jordan: an Ethical Analysis. *Developing World Bioethics*. 9:1, 26-33.

Ravitch, S. (2020, March 23). THE BEST LAID PLANS… Qualitative Research Design During COVID-19. *MethodSpace*. https://www.methodspace.com/the-best-laid-plans-qualitative research-design-during-covid-19/

[8]

Resnik, J. D. (2011). What is ethics in research & why is it important. *National Institute of Environmental Health Science*. Retrieved from http://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis.

Silverman, H. (2018). What Kind of Research Ethics for the Arab Region? In H. Silverman (Ed.), *Research Ethics in the Arab Region* (pp. 21–29). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-319-65266-5_3

Sleem, H., El-Kamary, S., & Silverman, H. (2010). *Identifying structures, processes, resources and needs of research ethics committees in Egypt*. BioMed Central Medical Ethics, 11(12).

UNESCO (2019). Charter of Ethics of Science and Technology in the Arab Region. http://www.umi.ac.ma/wp-content/uploads/2020/01/Charte-Ethique-des-Sciences-et Technologies-UNESCO-V.Eng_.pdf

US Department of Health and Human Services, Office for Human Research Protections (2009). *The Common Rule CFR* 45-46.

Weinhardt, M. (2021). Big Data: Some Ethical Concerns for the Social Sciences. *Social Sciences*, 10(2), 36. https://doi.org/10.3390/socsci10020036

Wiles, R. (2013). *What are Qualitative Research Ethics?* A&C Black.

الملحقات

الملحق الأوّل: لمحة عامّة عن الأطر الأخلاقيّة

تشكل الأطُر الأخلاقية أدوات أو وسائل للتفكير يُسترشَد بها في عملية صنع القرار في مجال البحث، إذ إنها توفّر للباحث أطرًا أخلاقية يمكنه التعويل عليها لتقييم مسار العمل المناسب في الحالات التي يواجه فيها معضلة أخلاقية أو تحديًا أخلاقيًّا. (Wiles 2013). ويمكن تمييز الأطر الأخلاقية على أساس القوة الدافعة وراء القرارات الأخلاقية أي المبادئ والقواعد، والعواقب، أو الأخلاق/الفضائل.

النهُج العواقبيّة

يشتمل هذا النهج على اتخاذ القرارات الأخلاقية بناءً على العواقب الناتجة من أفعال أو اختيارات أو تدابير محدّدة، وليس على القصد أو الدافع الكامن وراءها (Wiles 2013; Israel 2015). لذلك، يقوم الباحث بتقييم النتائج المتوقَّعة لقرار ما ويسير بالنتيجة التي تولّد القدر الأكبر من الفوائد للمشاركين في البحث وللمجتمع الأوسع. وإذا كانت الفوائد التي تنجم عن قرار أو إجراء ما تفوق مخاطر عدم التصرف أو اتخاذ تدبير آخر، فقد يكون الإجراء مرغوبًا فيه أو قابلًا للدفاع عنه من الناحية الأخلاقية (Israel 2015). ويُبرز هذا النهج أنّ الفعل سيئ النية، والذي يولّد نتائج مفيدة، قد يُعتبَر أنسب من الفعل حسن النية الذي تنتج منه عواقب غير مرغوب فيها. وعملًا بالنهج العواقبي، يمكن تبرير النكث بالوعد أو انتهاك الثقة بكونه يولّد منافع أكبر قياسًا بالتكاليف التي يفرضها. ويلاحظ منتقدو العواقبيّة صعوبة تقييم عواقب كل فعل، على كل شخص، على الدوام (Sinnott-Armstrong 2003 in Israel 2015). ويعتبرون على سبيل المثال أنّ هذا النهج قد يفتح الباب أمام العبودية أو التعذيب إذا كانت المنافع التي يعود بها على الأغلبية تفوق الأضرار اللاحقة بأولئك المعرَّضين للاستعباد أو التعذيب

النهُج غير العواقبيّة

ينطوي هذا النهج على اتخاذ القرارات الأخلاقية بناءً على ما تُحتّم الأخلاق القيام به، بغضّ النظر عن العواقب (Wiles 2013). ويعتبر هذا النهج مسار العمل الأخلاقي صحيحًا أو موجبًا من الناحية الأخلاقية إذا كان يحافظ على الوعد، أو يعبّر عن الامتنان، أو يحافظ على الثقة، أو يُظهر الولاء للأشخاص المشمولين بالبحث، حتى لو أنه لا يرجّح كفّة المنافع على حساب المخاطر في الميزان الأكبر (Israel 2015). وتسلّط النهُج غير العواقبيّة الضوء على الواجبات أو الأوامر غير المشروطة، أو القيام بما هو صحيح تجاه الناس بصرف النظر عن العواقب. وفي حين تتطلب النهُج العواقبيّة تعزيز الأفعال أو السلوكيات الجيدة، تحثّنا النهُج غير العواقبيّة على تجسيد هذه الأفعال أو السلوكيات.

النهُج المبادئيّة

تعتمد المبادئيّة على مبادئ احترام الاستقلالية، والإحسان، وعدم الإساءة، والعدالة في توجيه القرارات الأخلاقية واتخاذها، وقد جرى تطويرها في الأصل على يد بوشامب وتشيلدرس (2012). وعندما تتعارض هذه المبادئ مع بعضها بعضًا، يرى دعاة المبادئيّة أنه يتعيّن على الباحثين الاحتكام إلى الأخلاق والحدس لتحقيق التوازن بين المبادئ في محاولة لاتخاذ قرار أخلاقي (Silverman 2018). وتشكل المبادئيّة أساس الأخلاقيات الإجرائية، أي السعي للحصول على موافقة لجان الأخلاقيات (لجان أخلاقيات البحث أو مجالس مراجعة الأخلاقيات) في المراحل الأولى من عملية البحث. ويرتكز هذا النهج على وجوب أن تُمنح الموافقة طواعية، وألّا يُصار إلى إكراه المشاركين المحتمَلين في البحث أو تحفيزهم على الانخراط فيه. وتفترض المبادئيّة أنّ المبادئ عالمية وتتجاوز الحدود التقليدية والثقافية (Silverman 2018). وقد تعرّضت النزعة المبادئيّة للنقد بسبب اعتمادها على القيم الغربية. ويشير النقّاد إلى وجوب دمج القيم المحلية والمعايير الثقافية بدلًا من دعم مجموعة من المبادئ العالمية (Silverman 2018).

النهُج القائمة على الفضيلة

يشتمل هذا النهج على اتخاذ القرارات بناءً على سؤال الباحث عمّا يمكن للباحث الفاضل القيام به في موقف معيّن (Wiles 2013). لذلك، على عكس التركيز على العواقب أو القواعد أو المبادئ، يعتمد هذا النهج على الشخص ويركّز على الفضيلة أو الشخصية الأخلاقية للباحث. علاوةً على ذلك، فهو يعتمد على فكرة نزاهة الباحث ويسعى إلى تحديد الفضائل الضرورية التي يحتاجها الباحث للتصرّف بشكل أدبيّ أو أخلاقي (Wiles 2013). كما يدعو هذا النهج الباحثين الذين يتبنّونه إلى السعي للتحلّي بالسِمات الآتية: الشجاعة، والاحترام، والحزم، والإخلاص، والتواضع، والانعكاسيّة ويمكن أيضًا إضافة سِمات أخرى إلى القائمة، مثل الإنصاف، والانفتاح، وسعَة الحيلة، والضمير، والمرونة، والنزاهة (Israel 2015). كما تحتلّ مسألة الثقة أهميّة مركزية في هذا النهج؛ فعندما يختار أعضاء المجتمع الوثوق بباحث تربطهم به علاقة منذ زمن طويل، قد يفعلون ذلك بدافع الفضيلة وتقييم الشخصية بدلًا من احترام قدرتهم على تطبيق قاعدة أخلاقية أو الدخول في اتفاق رسمي (Israel 2015).

لم تَسلم النهُج القائمة على الفضيلة من النقد. فقد انتُقدت بسبب اعتمادها على النسبيّة (من غير الواضح ما الذي يُعدّ فضيلة)؛ وعدم قدرتها على التعامل مع الصراعات الدائرة بين الفضائل المختلفة؛ وفشلها في تقديم إرشادات محدّدة بشأن السلوك؛ ولأنّ الباحثين الفاضلين يكونون أقل أخلاقيّة عندما يتمّ وضعهم في مواقف لا تعود بالفائدة عليهم كثيرًا أو تسبّب لهم إرهاقًا أكبر (Appiah 2008 in Israel 2015).

النهُج القائمة على الموقف

يشير هذا النهج إلى أنّ المبادئ الأخلاقية تسترشد بحالات وتحديات محدّدة، وأنّ القرارات المتعلقة بالسلوك الأخلاقي تتولّد عن طريق التماثل بدلًا من الركون إلى النتيجة أو المبدأ (Israel 2015). وفي السياقات غير المألوفة، يُعدّ تطبيق المبادئ بشكل سليم أمرًا صعبًا ومعقدًا. ومع ذلك، يمكن استخلاص الاستنتاجات ذات الصلة بالقضايا الأخلاقية من معضلات مماثلة أو مواقف مماثلة وتطبيقها على تعقيدات المعضلة المطروحة (Israel 2015).

النهُج النقدية ذات الصلة بالأخلاقيات

تركّز النهُج النقدية ذات الصلة بالأخلاقيات على العلاقات والتفاعلات بين الباحثين والمشاركين في البحث، والعلاقات البنيوية الأوسع نطاقًا داخل المجتمع، والسياقات الخاصة التي تُتّخذ فيها القرارات (Israel 2015). وإذا كان المجتمع مصنفًا وفقًا للعرق أو الجندر أو الطبقة، فستتمّ إعادة قراءة علاقات الهيمنة والتبعيّة هذه عن طريق البحث. في هذا السياق، يسعى الباحثون الذين يتبنّون نهجًا نقديًّا إلى تحدّي علاقات القوة وترجمة موقفهم الخاص داخل هذه التسلسلات الهرميّة المجتمعيّة (Israel 2015).

أخلاقيات الرعاية

تشكّل أخلاقيات الرعاية المستمَدّة من البحث النسوي والتشاركي أحد الأمثلة على هذا النهج. في الواقع، تعترف أخلاقيات الرعاية بالعقلانية والاعتماد المتبادل بين الباحثين والمشاركين في البحث. وتُتّخذ القرارات الأخلاقية، في هذا النهج، بالاعتماد على مفاهيم الرعاية والتعاطف والرغبة في التصرف بسُبُل مفيدة مع المشاركين في البحث (Wiles 2013). ويؤكّد هذا النهج عدم قدرة الباحث على توقُّع جميع السيناريوهات المحتمَلة الخاصة بالتحديات الأخلاقية والاستعداد لها؛ لكنّ اهتمام الباحثين بالمشاركين في البحث وبذل كلّ ما في وسعهم لتمكينهم من الحصول على الرعاية يشكلان أكثر استجابة أخلاقية يمكن السعي لتحقيقها؛ ذلك أنّ هذه الاستجابة تحمي الأشخاص الذين يشاركون قصة حياتهم وتحترمهم (Daley 2012 in Israel 2015). وينطوي هذا النهج على السِمات الرئيسية الآتية: تلبية احتياجات الآخرين، وقراءة المشاعر الإنسانية، والاعتراف بعقلانيّة الناس وترابُطهم، واحترام آراء الآخرين ومطالبهم الأخلاقية والبحث عنها (Wiles 2013). من هنا، يشدّد نهج أخلاقيات الرعاية على علاقات الناس وأهمية تنميتها، كما يسلّط الضوء على أهمية السياق. ويتطلب هذا النهج من الباحثين فهم التأثير المحتمَل الذي قد يفرضه مكانهم في التسلسل الهرمي للسلطة على تصوّراتهم، والسعي لبناء علاقات محايدة ومتباعدة مع المشاركين في البحث، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية.

الأخلاقيات الظرفيّة

ترى الأخلاقيات الظرفية في السياق والمكان والوضع والتقنيات والمنهجيات والمشاركين في البحث عوامل حاسمة في حلّ التوترات الأخلاقية وتحديد السلوك الأخلاقي. في الواقع، يشكّك الباحثون في العلوم الاجتماعية ممّن يعتمدون هذا النهج في هياكل حوكمة أخلاقيات البحث التي تتطلب منهم التنبؤ بالقضايا الأخلاقية التي قد يواجهونها في الميدان، ما يتيح لهم الاستجابة فقط بسُبُل مدبَّرة على أساس تعقيد العلاقات الميدانية وتقلُّب السياقات الميدانية. وبدلاً من ذلك، فإنهم يدعون إلى تبنّي قرارات أخلاقية تستجيب للسياقات المحلية والمحدّدة. وتضمّ هذه الخانة علماء الإثنوغرافيا والباحثين في المجتمعات عبر الإنترنت، بالإضافة إلى الباحثين العاملين في بيئات جديدة والذين يتعاملون مع القضايا الناشئة في مجال البحث.

النهُج القائمة على دراسات ما بعد الاستعمار

يتبنّى الباحثون في مجال دراسات ما بعد الاستعمار وجهة نظر خاصة بأخلاقيات البحث تفترض أنّ العلاقات الاجتماعية المعاصرة تتكشّف خلال الاستعمار أو في أعقابه. وينطبق ذلك أيضًا على المسعى البحثي، إذ إنّ حالة ما بعد الاستعمار ينبغي أن تشكّل أساسًا لتطوير أخلاقيات البحث التحررية المدفوعة بالعدالة الاجتماعية وتمكين المشاركين في البحث (Silverman 2018). في هذا السياق، يُنظر إلى المشاركين في البحث باعتبارهم مشاركين فاعلين في عملية البحث وليس مجرّد مخبرين. وينتقد هذا النهج النزعة المبادئيّة لفشلها في مراعاة الأنماط التاريخية ذات الصلة بالقمع والهيمنة. بدلًا من ذلك، تحدّد النهُج القائمة على دراسات ما بعد الاستعمار القضايا والأسئلة المرتبطة بالبحث في محاولة لفهم أوجُه انعدام المساواة المستمرة في عملية البحث ومواجهتها.

* ملحوظة: استُخدِمت صيغة المذكّر في هذا النصّ لتبسيط الأسلوب، ولكنّ المقصود مخاطبة الجنسَين على حدّ سواء.

الملحق الثاني: استمارة خاصة بالمشاريع البحثية

يُرجى ملء الاستمارة بشكل دقيق ومفصل. ومن خلال الإجابة عن الأسئلة يؤكد الباحث أو الفريق البحثي أن مشروع البحث (المنهجية، والعمل الميداني وتجميع المعلومات ودراستها ونشرها) يراعي القواعد الأساسية المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي.

السرقة الأدبية:

يشدد المجلس العربي للعلوم الاجتماعية على التدقيق في حالات السلوك العلمي مثل التلفيق والتزوير والنسخ أو تحريف البيانات والتي قد تظهر خلال مدة المنحة. أي خرق من قبل الباحثين لهذه المبادئ، يمكن أن يعاقب عليه من خلال توقيف المنحة، أو تخفيضها، أو تعليقها إلى حين تتم مراجعة البحث.

تقع على عاتق الباحث أهمية قصوى في أخذ هذه القواعد والمبادئ المذكورة أعلاه في الاعتبار ومراجعة المجلس في حال ظهر أي اشكال ميداني يعتقد الباحث أو الفريق البحثي من خلاله بأن العمل الميداني يخالف هذه المبادئ، والتي لا تصدر عن سوء النية أو ضرر مقصود من قبل الباحث أو الفريق البحثي إنما عن طبيعة العمل الميداني وخصوصياته.

أولًا: المنهجية

ما هي منهجية البحث المتعلقة بجمع المعلومات التي سيتمّ استخدامها (المقابلات، الاستبيانات، السجلات والمستندات، الإحصاءات، إلخ؟)، وما هي مبررات استخدام هذه المنهجية؟

بناءً على المنهجية المعتمدة في المشروع البحثي، كيف، وأين ومن سيشارك في تحديد المشاركين في البحث، وما هي وسائل الوصول إليهم، وسُبل إقناعهم بالمشاركة في البحث؟

كيف تراعي المنهجية خصوصيات المشاركين في البحث (أفراد أو جماعات)؟

هل تعتقد بأن المشروع البحثي يمكن أن يسبب انتهاكات لقواعد الأخلاقيات ويسبب الضرر للمجتمع أو الأفراد؟ وكيف ستعمل للتخفيف من هذا الضرر؟

ثانيًا: المشاركون في البحث

إذا كان المشاركون في البحث من بين الجماعات الهشة أو المهمشة، ما هي إجراءات الحماية الإضافية المرتقبة من قبل الباحث، أو الفريق البحثي، للحدّ من أي ضرر محتمل على هؤلاء؟

ما هي الوسائل المعتمدة لإطلاع المشاركين في البحث على أهداف البحث (تلخيص شفهي أو مكتوب...)، ومن سيقوم بهذا التلخيص؟ هل يمكن للمشاركين الانسحاب من البحث، وما هي القواعد التي ترعى لهم هذا الحق؟

هل سيتمّ تقديم أي تعويض إلى المشاركين، وما هي حدود هذا التعويض؟

ثالثًا: البحث والسياق المؤسّسي

ما التصاريح اللازمة لاجراء البحث على المستوى الرسمي (الوزارات، السلطات المحلية...)، ومستوى المجتمع، ومستوى المؤسسات (المدارس، العيادات وغيرها) أو من المؤسسات الدولية أو المحلية؟ هل تتطلّب أي من التصاريح معلومات قد تهدّد خصوصية المشاركين في البحث وتسبّب لهم الأذى؟

هل خضع البحث، أو سيخضع، لعملية موافقة مجلس المراجعة المؤسّسي؟ لدى أي مؤسسة؟ وما هي الخطوات المعتمدة؟

رابعًا: الموافقة المسبقة

هل سيتم نيل الموافقة المسبقة من المشاركين المحتملين في البحث، وكيف؟ وهل من أسباب لا تستدعي نيل الموافقة المسبقة؟ (على الجواب أن يكون مرتبطًا بمنهجية البحث المعتمدة)

في حال وجود مشاركين في البحث غير قادرين (قاصرين، أصحاب الحاجات الخاصة...) على إعطاء الموافقة المسبقة، كيف سيقارب البحث هذا الشقّ؟ وكيف تُحفَظ حرية الفرد على مستوى الفرد أو مستوى المجتمع؟

خامسًا: حماية الخصوصية وحماية المعلومات

صِف السُّبل التي ستستعين بها لحماية خصوصية الأفراد في أثناء جمع البيانات، أو حفظها؟

صِف الإجراءات للحفاظ على سرية البيانات في أثناء التحليل، أو في مرحلة النشر. ما الإجراءات التي ستستخدمها للبيانات الإلكترونية والبيانات المطبوعة؟ هل ستتشاطر تلك البيانات مع أي شخص آخر؟

هل البحث يرتكز على جمع معلومات شخصية عن المشاركين في البحث؟ كيف سيتم جمعها، وكيف ستحفظ السرية، الخصوصية؟

هل سيتم نشر أسماء المشاركين في البحث، أو استعمال أسماء مستعارة؟ (برر في كلتا الحالتين)

سادسًا: إنتاج البحث ونشره

هل تتوقّع أن تصيب أي عواقب سلبية المشاركين (الأفراد أو المجتمع) جرّاء المطبوعات الناتجة عن البحث؟ ما الخطوات التي ستتّخذها لتجنّب تلك العواقب أو الحدّ منها؟

إلى أي حد سيستفيد المشاركون في البحث من البحث؟ كيف ستُنشر نتائج الدراسة إلى المشاركين في الدراسة بحدّ ذاتهم، وبأي لغة؟

سابعًا: العمل ضمن فريق بحثي

في حال يُنجِز البحث شخصان أو أكثر، هل تم الاتفاق على آليات النشر، وإذا ما كانت البحوث ستشمل أسماء العاملين في البحث وعلى أي أساس؟

* ملحوظة: استُخدِمت صيغة المذكّر في هذا النصّ لتبسيط الأسلوب، ولكنّ المقصود مخاطبة الجنسَين على حدّ سواء.

الملحق الثالث: تطبيق المبادئ الأخلاقية في بحوث العلوم الاجتماعية المناهج الكميّة والنوعيّة

يستخدم الباحثون في العلوم الاجتماعية مروحة من المناهج والأدوات لإجراء بحث حول الكائنات البشرية الحيّة، أو الموضوعات الإنسانية التي تتطلب اتخاذ قرارات أخلاقية. نذكر منها: السيَر الذاتية، ودراسات الحالات، والإثنوغرافيا، والتجارب، ومناقشات مجموعات التركيز، وتقييمات الأثر، وتاريخ الحياة، والمسوح عبر الإنترنت، والتاريخ الشفوي، والدراسات الطوليّة، ومراقبة المشاركين، والبحث العملي التشاركي، وتحليل السجلات الشخصية، وتقييم البرنامج، والاستبيانات، وتأدية الأدوار، وتحليل البيانات الثانوية، وتحليل الشبكات الاجتماعية، وعمليات الملاحظة المنظّمة، والدراسات الاستقصائية، والبحث المرئي (بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي والأفلام).

لأغراض التوضيح، نطرح أسئلة حول ثلاثة نهجين عامين: البحث الكمّي والنوعي. وقد تستخدم مناهج البحث وأدواته المذكورة أعلاه واحدًا أو أكثر من هذه النهُج.

في البحث الكمّي

يتعيّن على الباحثين في العلوم الاجتماعية الذين يصمّمون المسوح ويجرونها اتخاذ عدد من القرارات الأخلاقية. نذكر، من بين هذه القرارات ما يأتي: مَن ستشمل العيّنة؟ وكيف يرتبط اختيارهم بسؤال البحث؟ وما هي نقاط الضعف المعيّنة التي قد يعانونها؟ وكيف سيضمنون مشاركة الأشخاص الطوعيّة في البحث؟ ومتى يكون الخداع مبرَّرًا وكيف سيتمّ حماية المشاركين؟ وهل من مخاطر تنطوي على إلحاق الأذى بالأفراد أو بالمجتمعات التي ينتمون إليها بفعل مشاركتهم في البحث؟ وكيف تتمّ حماية الخصوصيّة في أثناء جمع البيانات وتحليلها وكتابتها؟ وكيف سيستفيد المشاركون في البحث منه، إذا كانت هناك استفادة؟

من بين هذه القرارات، هناك قراران مهمّان بشكل خاص هما ضمان المشاركة الطوعيّة وحماية الخصوصيّة.

المشاركة الطوعيّة/الموافقة المستنيرة

ما هي درجة التفصيل التي يجب أن يتّسم بها شرح البحث حتى يتسنّى للشخص المُختار اتخاذ قرار طوعي بالمشاركة؟

يجب على الباحثين في العلوم الاجتماعية ممَّن يستخدمون الاستطلاعات في بحوثهم أن يقوموا، بالحدّ الأدنى، بعرض بحثهم بصدق ووضوح حتى يتمكن المشاركون من اتخاذ قرار مستنير وطوعي بشأن المشاركة أو عدمها. كما يتعيّن على المشاركين أن يفهموا (Bryman 2008:133):

- ✔ موضوع البحث
- ✔ أغراض البحث
- ✔ الجهة الراعية للبحث
- ✔ طبيعة مشاركتهم فيه
- ✔ الوقت الذي ستستغرقه مشاركتهم فيه
- ✔ الطابع الطوعي لمشاركتهم
- ✔ إمكانية الانسحاب من المشاركة في أي وقت
- ✔ مصير البيانات (كيف سيتمّ حفظها؟)

هل يجب قراءة هذه المعلومات بصوت عالٍ أم مشاركتها كتابةً بالنسبة إلى الاستطلاعات التي تستخدم المقابلات؟

كيف يجب توثيق الموافقة؟ كتابةً، مع توقيع؟

إذا كان الخداع أو الكشف المحدود عن المعلومات ذات الصلة بالبحث ضروريًّا، فما هي الحماية التي سيتمّ توفيرها؟ هل ستتمّ إحاطة المشاركين بالمعلومات؟

حماية الخصوصيّة

بالنسبة إلى الاستطلاعات التي تستخدم المقابلات وطرح الأسئلة الشخصية أو الحساسة على المستفتى، كيف ستتمّ حماية الخصوصية في أثناء المقابلة نفسها؟

ما هي الآليات التي سيتمّ إنشاؤها للحفاظ على سرية البيانات، وفصل الأسماء والمعرِّفات الشخصية الأخرى عن الإجابات عن أسئلة الاستطلاع في مرحلة تحليل البيانات والإبلاغ عن النتائج؟ وكيف سيتمّ تخزين المعرِّفات الشخصية؟

في البحث النوعي

يتعيّن على الباحثين في العلوم الاجتماعية الذين يعتزمون إجراء بحث نوعي أن يأخذوا في الاعتبار عددًا من المسائل الأخلاقية، من أبرزها المشاركة الطوعية، وحماية الخصوصية، وتقليل الضرر. ويتحدى البحث الإثنوغرافي فكرة الموافقة المستنيرة إذ يتمّ تطبيقها في البحوث الطبية الحيوية والمسوحيّة، وهي تتطلب نهجًا سياقيًّا أكثر. كما تعتبر كارولين فلوير-لوبان (1994:8) أنّ الموافقة المستنيرة مهمة في البحث الإثنوغرافي بقدر ما هي مهمة في البحث المسحي. وعليه، ينبغي الاسترشاد بروحيّتها في عملية البحث عن طريق تشجيع الباحثين على التحلّي بمزيد من الانفتاح والشفافية، وتمكين المشاركين الطوعيّين في البحث، وفي النهاية، إرساء علاقة تعاونيّة أكثر بين الباحث والخاضع للبحث.

المشاركة الطوعيّة/الموافقة المستنيرة

مع العلم بأنّ إغفال معلومات مهمّة حول طبيعة البحث أو الجهات الراعية له قد يؤثّر على قرارات المشاركين لجهة الانخراط في البحث، كيف ينبغي وصف البحث للمجتمع من دون الإخلال بـ"السياق الطبيعي" للإثنوغرافيا والأسلوب الرئيسي الذي تعتمده، ألا وهو مراقبة المشاركين؟

ما هي أفضل طريقة لجعل الموافقة المستنيرة جزءًا من التطوّر الطبيعي لمشروع البحث: تقديم تفسيرات صادقة ومفتوحة، واكتساب ثقة قادة الرأي والمشاركين الآخرين؟

حماية الخصوصيّة/سريّة البيانات الميدانية

كيف تتمّ حماية البيانات الأولية المستقاة من الملاحظات الميدانية أو التسجيلات أو الصور الفوتوغرافية، والتي تحتوي معرِّفات شخصية، من وصول الآخرين إليها؟

هل تُعدّ اتفاقات المحافظة على السرية أفضل طريقة لضمان سرية البيانات عندما يشترك المستشارون ومساعدو البحوث والمترجمون والناسخون في جمع البيانات وتحليل النتائج؟

كيف تتمّ حماية هويات الأفراد والعائلات والمجتمع نفسه في المنشورات والعروض التقديمية؟

* ملحوظة: استُخدِمت صيغة المذكّر في هذا النصّ لتبسيط الأسلوب، ولكنّ المقصود مخاطبة الجنسَين على حدّ سواء.

الملحق الرابع: القضايا الناشئة في أخلاقيّات البحث

في العقود الأخيرة، حدثت تطوّرات عديدة في المقاربات المنهجيّة المعتمَدة في العلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأوسع التي شهدَتها مجتمعات المنطقة العربية، والتي رسمت ملامح إجراء البحوث. كما أثّرت هذه التطورات في طبيعة القضايا الأخلاقية التي يتعامل معها الباحثون في العلوم الاجتماعية. ويلخّص هذا القسم بعضًا من هذه التطورات والقضايا الأخلاقية ذات الصلة التي تثيرها.

البحث في زمن الجائحة

لقد أحدثت جائحة كوفيد-19 تحولًا عميقًا في كيفية إجراء بحوث العلوم الاجتماعية، وأثارت أسئلة جادّة حول الأخلاقيّات وحماية الممارسة البحثيّة.

يواجه الباحثون الذين يعملون عن كثب مع المجتمعات باستخدام المناهج التشاركية أو الإثنوغرافية أو أي نوع آخر من البحث النوعي، صعوبة كبيرة في مواصلة عملهم الميداني. وبما أنّ معظم سُبُل جمع البيانات تتطلب تفاعلًا اجتماعيًّا مباشرًا، فقد دفع التباعد الجسدي، والحجر الصحي، وغيرهما من التدابير، مثل الإغلاق الجزئي والكلّي، الباحثين إلى التفكير في كيفيّة المضي قدمًا في بحوثهم وإعادة النظر في خططهم البحثيّة - سواء لتكييف خطط البحث الحالية أم تأجيلها، أم تطوير مشاريع جديدة.

انتقل العديد من الباحثين إلى استخدام الأدوات عبر الإنترنت وغيرها من أدوات البحث عن بُعد كطريقة لإعادة تصميم مشاريعهم لتأخذ في الاعتبار تدابير التباعد الاجتماعي وعدم قدرة الباحث على الحركة. ومن أبرز الأدوات المستخدَمة في هذا الإطار نذكر مكالمات الفيديو (مثل سكايب/زوم) أو الرسائل النصيّة الفورية (مثل الواتساب) أو المقابلات الهاتفية التي تحاكي المقابلات التي تتمّ وجهًا لوجه أو مناقشات مجموعات التركيز. وتشكّل الاستطلاعات عبر الإنترنت طريقة أخرى لجمع البيانات النوعيّة، حيث يُطلَب من المستجيبين كتابة إجاباتهم عن الأسئلة المفتوحة. وفي حين أنّ الوسائل الأولى تسمح بجمع البيانات على امتداد مناطق جغرافية كبيرة، فإنّ الطريقة الأخيرة تتيح جمع البيانات من عدد أكبر من الأشخاص بسرعة نسبيًّا. وبينما توفّر هذه المناهج أداة تواصُل مفيدة لإجراء المقابلات أو مجموعات التركيز، إلّا أنها ليست متاحة للجميع ولا يمكن الاعتماد عليها لجميع الباحثين والمشاركين في البحث (DeHart 2020). وقد تنشأ مشكلات من شأنها تعطيل عملية جمع البيانات، مثل عدم قدرة المشاركين على استخدام التكنولوجيا أو ضُعف خدمة الاتصال بالإنترنت. وممّا يعادل ذلك أهميّة وجوب أن يدرك الباحثون أنّ هذه المناهج تُلغي السياق الاجتماعي للمقابلات أو مجموعات التركيز، وينبغي اعتبارها مكمِّلة للتبادلات الشخصية وليست بديلًا لها. وسننظر في هذه المشكلة بقدرٍ أوفى في القسم المخصَّص للبحث المعتمِد على الإنترنت.

زيادةً على ذلك، هناك العديد من الخيارات الأخرى التي تتيح إجراء بحث قيّم بالحد الأدنى من التواصل مع المشاركين أو من دون الحاجة إليه. وفي حين يعتبر بعضهم أنّ البيانات الأوليّة التي يتمّ جمعها طوعيًّا خلال الجائحة من المشاركين الراغبين في تقديمها أخلاقية تمامًا، يرى بعضهم الآخر أنه ينبغي إجراء البحث خلال الجائحة العالمية عن طريق بيانات مكتسَبة مسبقًا أو بيانات ثانوية؛ (Pacheco and Zaimağaoğlu 2020). ومع ذلك، يختار آخرون تعليق جمع البيانات أوتحليل مصادر البيانات الحالية (Jowett 2020) مثل: وسائل الإعلام المطبوعة (مثل المقالات الإخبارية والصحافية) التي يمكن استخدامها بغرض تحليل التمثيلات الاجتماعية لمجموعة واسعة من الموضوعات؛ ووسائل الإعلام المرئية (مثل برامج المناقشة التلفزيونية أو الإذاعية) التي من شأنها محاكاة مناقشات مجموعات التركيز حول الموضوعات؛ والسيَر الذاتيّة أو المدوَّنات المنشورة التي قد تُقدّم سرديّات بصيغة المتكلّم، والتي تتيح دراسة مجموعة واسعة من الخبرات البشرية؛ فضلًا عن التحليلات النوعيّة للكتب المدرسية والمواقع الالكترونية والخطابات والمناقشات السياسية وما إلى ذلك؛ كما جرى استخدام منتديات المناقشة عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لمعاينة مجموعة واسعة من الظواهر الاجتماعية. في الواقع، قد تكون مصادر البيانات هذه مفيدة سواء كان الباحثون يعملون وسط جائحة عالمية أم لا، لسهولة الوصول إليها. ويُقال أنه

باستخدام مصادر البيانات هذه، يقوم الباحث بدراسة العالم الاجتماعي "الحقيقي" بدلًا من توليد البيانات بشكل مصطنَع لأغراض البحث على وجه التحديد (Jowett 2020). وتشمل المناهج الأخرى التي ينبغي النظر إليها: المراقبة، أو تحليلات المحتوى، أو التحليلات الوصفيّة، أو التحليلات الثانوية (Pacheco and Zaimağaoğlu 2020). كما تتطلب هذه اللحظة العالمية، في المقام الأول، تعلُّم مجموعة من المهارات الجديدة اللازمة لتصميم وإجراء بحث صالح وإنساني عبر الإنترنت (Ravitch 2020). وقد يختار الباحثون جمع البيانات من خلال المناهج التي تنطوي على إمكاناتٍ موثَّقة لتعزيز الرفاه النفسي، أو التي تُعدُّ أيضًا علاجيّة (Pacheco and Zaimağaoğlu 2020). وتشمل هذه النهُج أساليب تتطلب من المشاركين الوقوف على تجاربهم الخاصة (على سبيل المثال، اليوميّات الصوتية، والمشاركات الانعكاسية، والمقابلات التي تترافق مع استنباط الصور) وتلك التي تُركّز على الأفكار أو المشاعر الإيجابية (على سبيل المثال، الموضوعات المتعلقة بالأمل، والقدرة على الصمود، والتقدّم) (المرجع نفسه).

ومن المسائل الأخلاقية المعقّدة الأخرى التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند التفكير في إجراء البحوث خلال جائحة عالمية نذكر أولًا وجوب أن تكون لصحة المشاركين والباحثين ورفاههم الأولوية على الأطُر الزمنية للبحث والمواعيد النهائية لتقديم الأطروحة/الدراسة المعمَّقة (Jowett 2020). كما يجب على الباحثين التفكير في ما إذا كانت مُطالبتهم الأشخاص بالمشاركة في البحث في هذا الوقت ستَضعهم تحت أيّ ضغوط إضافية هُم في غنى عنها. في هذا السياق، يتمثل الشاغل الأساسي هنا في عدم إثقال كاهل الناس في وقتٍ يتّسم بانعدام اليقين، حيث إنهم قد يعانون اعتلالًا في الصحة الجسدية والعقلية، أو مصاعب متفاقمة، أو في حال كانوا يعملون من المنزل، أو كانوا خارج العمل، أو في صدد البحث عن عمل، أو التوفيق بين المسؤوليات المهنيّة والأسريّة، بما في ذلك الاعتناء بالأطفال والآباء المسنّين في أثناء دوام العمل في بعض الأحيان، أو رعاية الأشخاص المرضى، والذين قد يكونون في حدادٍ على أحبّاء غابوا (Ravitch 2020). على سبيل المثال، قد يكون من غير المناسب محاولة إجراء مقابلات عبر الإنترنت مع المهنيّين الصحيّين في السياق الحالي. ويتطلب إجراء البحث الأخلاقي الوعي لمتطلبات الباحثين من المشاركين في البحث، والتي تكون أكثر من أيّ وقت مضى، في أوقات الجوائح، فضلًا عن وجوب أن يحاول الباحث التحلّي بالمزيد من الوعي في مرحلة التخطيط وجمع البيانات عبر الإنترنت حتى تكون تجربة البحث بناءة وإيجابية وتشاركيّة ومثرية. وعليه، نقدّم لكم في ما يأتي بعض التوصيات التي يجب مراعاتها (Pacheco and Zaimağaoğlu 2020; Garthwaite et. al 2020; Ravitch 2020):

- تزويد المشاركين المحتمَلين بجميع المعلومات اللازمة حول ما هو متوقَّع منهم، سواء في الاستطلاع عبر الإنترنت أم في المقابلة الافتراضية. وقد لا تكون نماذج الموافقة القصيرة والبسيطة كافية. كما يجب تشجيع المستجيبين على طرح الأسئلة. فقد يتمّ التشكيك في صحة الموافقة التي يُستحصَل عليها في ظروف مؤلمة وغير عادية ومرهقة مثل الجائحة العالمية.
- التعامل مع المشاركين باحترام وتواضع وتقدير لوقتهم، وبذل جهد لجدولة اللقاءات وفقًا لاحتياجاتهم (مثل رعاية الأطفال وأوقات العمل)
- الانتباه إلى التفاصيل المختلفة ذات الصلة بتصميم البحث: (1) تقصير مدة المقابلات عبر الإنترنت؛ (2) مَنح المشاركين خيار عدم تشغيل كاميراتهم؛ (3) اختصار الاستطلاعات والأسئلة الديموغرافية؛ (4) ابتكار حلول إبداعيّة تعود بالفائدة على المشاركين. ولا ينطوي تصميم البحث، بالضرورة، على جانب مالي أو مادي، بل قد يشتمل على اعتماد مناهج جمع البيانات التي من شأنها تعزيز الرفاه النفسية وإضفاء جانب علاجي من خلال الطلب إلى المشاركين التفكير في تجاربهم الخاصة؛ وأخيرًا (5) النظر في ما إذا كانت الدراسة البحثيّة تحتاج، في الأساس، مشاركين.
- تطوير بوصلة أخلاقية تثير قضايا التفاوتات في القوة والتأثير، وتراعي الجوانب الحسّاسة التي ينطوي عليها سؤال المشاركين عن تجربتهم، فضلًا عن إعطائهم فرصة فعليّة لرسم ملامح تصميم البحث ومساره والمشاركة فيهما.

البحث المعتمِد على الإنترنت

جرى استخدام أدوات البحث عبر الإنترنت وعن بُعد لبعض الوقت، وقد تمّ إنتاج مؤلَّفات غنيّة حول الأدبيّات القائمة على الإنترنت. وتتزايد أهمية هذه الأدوات بشكل خاص في سياق الجائحة العالمية. فقد انتشرت الكثير من الأدلّة المحدَّثة والمضمونة التي تساعد الباحثين في إجراء البحوث المناسبة والتي تراعي هذه السياقات الأخلاقية الجديدة وسريعة التغيُّر. (Lupton 2020; Hawkins et al. 2020; UNICEF 2020; Whittaker and Zakayo 2020; Lobe at al. 2020; Jowett 2020; Ravitch 2020). وإذا كان الباحثون يفكّرون في تعديل منهج جمع البيانات الذي يتّبعونه، بحيث ينتقلون من المقابلات الشخصية وجهًا لوجه إلى إجراء المقابلات عبر الإنترنت، فمن المهمّ أن يُبلغوا لجنة الأخلاقيّات بذلك مسبقًا (Jowett 2020). قد تساعد لجان الأخلاقيّات الباحثين في تحديد مجالات تصميم بحوثهم التي قد تكون شاقّة بالنسبة إلى المشاركين، وبالتالي يتعيّن تكييفها لحماية المشاركين في البحث (Pacheco and Zaimağaoğlu 2020).

في سياق الإنترنت، ينبغي للباحثين النظر في القضايا الآتية:

الموافقة المستنيرة:

تتمثل إحدى القضايا المركزية ذات الصلة بلجنة أخلاقيات البحث العلمي في عدم التمييز الواضح بين المساحات الخاصة والمساحات العامة وتداعيات ذلك على ما إذا كانت الموافقة المستنيرة مطلوبة. في الواقع، يجب الحصول على موافقة واضحة لأنه لا يمكن القول إنّ البيانات المتوفرة على الإنترنت "متاحة للعموم". كما أنّ الموافقة عبر الإنترنت هي نفسها الموافقة الشخصية، ما يعني أنه ينبغي الإفصاح، بوضوح، عن الجوانب الرئيسية ذات الصلة بالمعلومات الخاصة بالموافقة إلى المشاركين في البحث (على سبيل المثال، حقّهم الخاص في الانسحاب من البحث، وكيفية نشر المعلومات، وهو ما يتيح للمشاركين الاستقصاء أكثر حول أهداف البحث قبل الموافقة على المشاركة فيه). وكما هي الحال في جميع سياقات البحث، يجب توخّي الحذر عند السعي للحصول على موافقة واضحة من المجموعات التي قد يكون أعضاؤها عرضة للإكراه.
الأسئلة: كيف يتعيّن على الباحث التعامل مع المشاركين؟ هل سنُطلَب موافقة مستنيرة؟ على أيّ مستوى: منظّمو الموقع أم الأفراد المشاركون؟ كيف سيَضمن الباحث اطّلاع المشاركين بشكلٍ كامل على حيثيّات البحث ذات الصلة؟

خصوصيّة المشاركين وسريّة البيانات وأمن البيانات:

تُنتهك الخصوصيّة عندما تُراقَب تصرّفات المشاركين في البحث بشكل سرّي - حتى على الإنترنت، وعندما يطّلع الآخرون على المحادثات التي تُعدّ خاصة، أو عندما يكشف الباحثون هوية الأفراد الخاضعين للدراسة، أو عندما يكشفون عن بيانات الفرد أو يشاركونها. كما تثير الخصوصيّة أيضًا مشكلات حول توقّعات المشاركين في الموقع. وتشكّل المعلومات الخاصة معلومات وفّرَها الفرد وهو يتوقّع أنها لن تكون متاحة للعموم. في هذا السياق، يتحمّل الباحث الذي يُجري بحثه على الإنترنت مسؤولية حماية توقّعات المشاركين بشأن الخصوصيّة وعدم افتراض أنّ الأشخاص المشاركين في المنتديات عبر الإنترنت يسعون إلى الظهور.
الأسئلة: إذا كان الوصول إلى موقع ما متاحًا للجمهور، فهل يَعتبر الأعضاء السياق عامًّا والمداخلات التي يقومون بها علنيّة؟

حفظ البيانات:

يجب اعتماد إجراءات أخلاقية صارمة بعد جمع البيانات عبر الإنترنت، مثل إخفاء معرِّفات البيانات، والحفاظ على سريّتها، والاحتفاظ بملفات البحث المختلفة (على سبيل المثال، النسَخ، والملاحظات الميدانية، والبيانات الشخصية)، وحماية كلمة المرور، وتشفير البيانات المخزَّنة على الكمبيوتر الخاص بالباحث، وحذف التسجيلات السمعية والبصرية في الوقت المناسب (Lobe at al. 2020).
الأسئلة: ما هي المناهج المستخدَمة لضمان أمن البيانات الحسّاسة المحتمَلة وإدارتها، ومنع الربط بين الأفراد والبيانات من خلال عمليات البحث والتقنيات الأخرى؟

الضرر:

تجعل الفضاءات الإلكترونية التي تضع مسافة طبيعية وعاطفية وجسدية مع الأشخاص الذين يشكّلون موضوع البحث، من الصعب على الباحثين مراقبة المشاركين والحدّ من قدرتهم على التعامل مع المخاطر والأسباب المحتمَلة للضرر. وتضمّ المصادر المحتمَلة للضرر في الفضاء الإلكتروني ما يأتي: (1) الاضطراب العاطفي الناجم عن الأسئلة المطروحة، و(2) انتهاك السرية، و(3) الضرر اللاحق برفاه مجموعة أو غرفة دردشة عبر الإنترنت.
الأسئلة: ما هو الضرر الذي قد يَلحق بالأفراد ومجتمع الإنترنت المُراد دراسته؟ في الحالات التي تكون فيها الهوية والعمر والخصائص الأخرى للمشاركين غير معروفة أو مخفيّة، ولا يمكن تحديد نقطة الضعف مسبقًا، كيف سيتمّ إعمال الضرر باعتباره هاجسًا من الهواجس الأخلاقية في الدراسة؟

البيانات الضخمة

يشير مصطلح "البيانات الضخمة" إلى أيّ مجموعة من مجموعات البيانات الكبيرة والمعقّدة جدًّا بحيث يصبح من الصعب معالجتها باستخدام المناهج التقليدية. وهو ينسحب على أيّ نوع من البيانات التي يتمّ توليدها في الفضاء الرقمي. ويتميّز البحث الذي تُستخدَم فيه البيانات الضخمة بالحجم والتنوّع والسرعة (Weinhardt 2021).

الحجم: شهد العقدان الماضيان زيادة كبيرة في كميّة البيانات التي أصبحت متاحة إلكترونيًّا نتيجة زيادة الاستخدام الشخصي لتكنولوجيا المعلومات، وبخاصة الإنترنت.

التنوّع: لا تشكل البيانات الضخمة كيانًا منفردًا، بل تتّخذ أشكالًا مختلفة عدة وتشمل بيانات من مجموعة متنوعة من المصادر مثل اتصالات الإنترنت ومحرّكات البحث واستخدام مواقع الويب ومنتديات الدردشة وخدمات البريد الإلكتروني والرسائل، والأجهزة القابلة للارتداء مثل أجهزة تتبُّع اللياقة البدنية، بالإضافة إلى بوابات الفيديو والمكتبات الرقمية، والاستخدام اليومي البسيط لأجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكيّة والأجهزة اللوحيّة ومتصفّحات الإنترنت.

السرعة: يترافق هذا الحجم الهائل من البيانات مع تسارُع وتيرة تخزينها وإدارتها واستخدامها لأغراض أخرى. وعليه، يقترن جانب السرعة العالية بإتاحة الوصول الفوري إلى الأشخاص في جميع أنحاء العالم في أيّ وقت.

تكتسي قيمة البيانات الضخمة أهمية كبيرة بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية. لقد جرى وصفُها بأنها "النفط الجديد للقرن الحادي والعشرين"، كونها تنطوي على منافع لا يمكن إنكارها على مستوى البحوث ذات الصلة بالسياسات والمجتمع والرأي العام (Weinhardt 2021). من هنا، ما هي الآثار الأخلاقية المترتّبة على البحث الذي يستخدم البيانات الضخمة؟

تتّسم البيانات الضخمة بخاصيّة مميّزة رابعة ألا وهي القيمة التي تتحلّى بها. تختلف قيمة تطبيقات البيانات الضخمة المختلفة على نطاق واسع، من الجهات الحكومية إلى الشركات الخاصة (Weinhardt 2021). من وجهة نظر أخلاقيّة، من الأهمية بمكان إدراك أنّ القيمة والمخاطر مترابطان بطبيعتهما. كما أنّ ما يجعل تطبيقات البيانات الضخمة ذات قيمة عالية للغاية (بالنسبة إلى الجهات الحكومية على سبيل المثال) يشكّل تهديدات مباشرة للخصوصيّة وحقّ المواطنين في تقرير المصير. ذلك أنّ البيانات الضخمة تفتح الباب إمام إمكانيّات جديدة تمامًا للتدخل السياسي، وسيطرة الدولة، والمراقبة. وقد أدركت الجهات الحكومية منذ بعض الوقت الإمكانات الهائلة التي تُصاحب رقمنة الحياة والاتصالات. وفي حين أنّ الدول قد بلورت، تاريخيًّا، إحصاءاتٍ رسمية كي تَحكم سكّانها، فإنّ المسؤولين والسلطات يستخدمون اليوم البيانات الضخمة لهذا الغرض أيضًا. وبالتالي، يتّضح أنّ هناك مخاطر شديدة ترتبط بـ (سوء) استخدام الجهات الحكومية للبيانات الضخمة (Weinhardt 2021).

يمكن النظر في مسائل أخلاقية إضافية من حيث اختيار المشاركين، والتدخّل، والموافقة المستنيرة، والخصوصيّة/المجهوليّة، والبحث الاستكشافي، والأساليب الحسابيّة، وقنوات النشر وتعميم البيانات (Alen Sula 2016). ويجعل توافُر البيانات الإلكترونية على نطاق واسع (على سبيل المثال، المدوَّنات والمنتديات ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي) منها أهدافًا مُغرية للمساعي البحثيّة. لكن، على الرغم من مساهمة أعداد كبيرة من الأشخاص بالمحتوى الإلكتروني، فقد لا تكتسي هذه

المساحات طابعًا تمثيليًّا بالنسبة إلى دراسة معيّنة، أو لا تكون مناسبة لها حتى. ذلك أنّ استخدام البيانات المستقاة من مجتمع عبر الإنترنت من دون النظر في المسائل ذات الصلة بموثوقيّة العيّنة وطابعها التمثيلي سيؤثّر على الميزة الأخلاقيّة لدراسة بحثيّة ما. على سبيل المثال، من المعروف أنّ كل منصة وسائط اجتماعية تتمتع بخصائص ديموغرافية مختلفة. وعليه، يجب أن تكون أيّ دراسة تَستخدم بيانات وسائل التواصل الاجتماعي على بيّنة من هذه القيود؛ كما يتعيّن على الباحثين عدم استخدام مثل هذه البيانات في بلورة ادّعاءات تفتقر إلى العين الناقدة حول عامة السكان على أساس أنّ هذه البيانات متاحة على نطاق واسع.

أمّا في ما يتعلق بالتدخّل، فإنّ انتشار البيانات الضخمة وسهولة الوصول إليها يحمّلانها معلومات أكثر ممّا ينبغي لإجراء دراسة معيّنة. وقد يؤدّي جمع ملفات تعريف كاملة لمنشورات وسائل التواصل الاجتماعي إلى الكشف عن معلومات أخرى حول المستخدمين، معلوماتٍ قد تكون ضارّة وتُستخدم لأغراض إضافيّة. وعليه، يجب على الباحثين الأخلاقيين الحرص على جمع البيانات الضرورية وتحليلها لأغراض البحث حصرًا. في هذا الإطار، يمكنهم إمّا رفض جمع بيانات تعريف إضافية أو إزالة هذه البيانات على الفور من مجموعات البيانات الكبيرة قبل المضي قدمًا في الدراسة.

في ما يتعلق بالموافقة المستنيرة، غالبًا ما يتمّ جمع البيانات الضخمة من دون إبلاغ المشاركين بوجود دراسة جارية أو الحصول على موافقتهم الصريحة نظرًا للطبيعة العامة التي تتّسم بها المشارَكات. علاوة على ذلك، ونظرًا إلى درجة التعقيد والتقانة التي تتّسم بها الأساليب الحسابيّة الجديدة الخاصة بفحص البيانات الضخمة وتحليلها، قد يكون من الصعب على معظم المشاركين فَهم كيفيّة استخدام بياناتهم أو حتى ماهيّة النتائج التي يتمّ التوصّل إليها في سياق أسئلة البحث.

وعليه، قد يفكّر الباحثون، لمعالجة هذه المخاوف، في إدراج المشاركين بشكل كامل في جميع مراحل عمليّة البحث. كما يسعى الباحثون الأخلاقيون أيضًا إلى وصف إجراءاتهم بلغة واضحة يمكن للمشاركين فهمها، ومساعدتهم في استيعاب الدور الذي أدّتهُ بياناتهم في النتائج، وتمثيل المشاركين بسُبُل يمكنهم فهمها. ويقوم الباحثون الأخلاقيون كذلك بإخطار المشاركين في البحث بأنه قد جرى إشراكهم في الدراسة وبمَنحهم خياراتٍ لتصحيح البيانات أو التفاصيل الشخصية الأخرى أو إزالتها. علاوة على ذلك، فإنّ النسَق الرقمي للبيانات يجعل من غير المرجَّح اختفاء مجموعات البيانات بمرور الوقت، ما يزيد من احتماليّة تكامُلها ومقارنتها بمجموعات البيانات الأخرى التي تمّ جمعها لأغراض مختلفة. في هذا السياق، يثير طول عمر البيانات واستخداماتها غير المتوقَّعة تساؤلاتٍ حول قدرة الباحثين عن البيانات الضخمة على ضمان خصوصيّة المشاركين في البحث ومجهوليّتهم.

أمّا بالنسبة إلى قنوات النشر، فيجوز أيضًا استخدام المنصّات المستعمَلة نفسها لجمع البيانات في نشر المعلومات، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام المشاركين للاستجابة للبحث الذي شملَهم. وفي ما يتعلق بنشر البيانات، فإنّ نشر مجموعات البيانات جنبًا إلى جنب مع نتائج البحث يعود بالمنافع الأخلاقيّة على المشاركين، كما أنه يدعم المساءلة العامة ويعزّز البحث. ويُقلّل الباحثون، من خلال مشاركة مجموعات البيانات الحالية، من الحاجة إلى جمع مجموعاتٍ إضافية من البيانات (لتجنُّب ازدواجيّة الجهود البحثيّة) ممّا يجعل عملهم أقلّ تدخلًا وربما أقلّ ضررًا بالنسبة إلى مجتمع البحث الجديد (Alen Sula 2016).

المناهج المرئيّة

تشتمل المناهج المرئيّة على مروحة من النهُج المختلفة التي تستخدم البيانات المرئيّة مثل الصور الفوتوغرافية، والأفلام، والفيديوهات، والرسوم، والرسوم التخطيطية، والإعلانات، أو الصور الإعلاميّة، والتمثيلات الرسوميّة والنماذج التي تمّ استحداثها عن طريق مجموعة من الوسائط الإبداعيّة (Wiles 2013). وتُقسَم البيانات المرئيّة إلى أربعة أنواع:
1) البيانات الموجودة (مثل ألبومات الصور العائلية)، و2) البيانات التي أنشأها الباحث مثل الصور أو الأفلام التي التقطَها الباحثون، و3) البيانات التي أنشأها المستجيبون مثل النماذج أو الرسوم التي استحدثَها المشاركون في البحث، و4) التمثيلات من قبيل التمثيلات الرسوميّة للبيانات (Prosser and Loxley 2008 in Wiles 2013).

خلّفت مناهج البحث المرئيّة نموًّا تراكميًّا سريعًا في الاهتمام باستخدامها في البحث النوعي؛ وهناك عددٌ من الاعتبارات الأخلاقية التي ينبغي مراعاتها على ضوء اعتماد مثل هذه المناهج. ولربّما تتمحور القضية الأكثر وضوحًا حول استخدام البيانات المرئيّة أو المواد التي تُظهر وجوه الأفراد. في هذا الإطار، تكون التحديات الأخلاقية مماثلة لتلك التي أثارَتها جميع البحوث، باعتبارها ترتبط، في المقام الأول، بالقضايا ذات الصلة بالمجهوليّة والسريّة والموافقة. وتتعلق القضايا الأخلاقية الأخرى التي رَشَحَت عن هذا النوع من البحث بالسُّبُل التي يَعرض بها الباحثون الصور أو يبنونها، والتفسيرات التي قد تقوم بها الجماهير المختلفة لها، أو الطريقة التي يستهلكون بها هذه الصورة، والتي لا تخضع لسيطرة الباحث.

في حين يُقيم العديد من الباحثين الذين يستخدمون المناهج المرئيّة علاقاتٍ تشاركيّة أو تعاونيّة مع المشاركين في البحث، انطلاقًا من النيّة في جعل المواد المنبثقة عن التعاون بين الباحث والمشاركين تبدو وكأنها ذات ملكيّة مشتركة، إلّا أنّ المشاركين في هذه الدراسات المرئيّة قد لا يكونون سعداء بالطريقة التي جرى تصويرهم بها (Wiles 2013). وعليه، من غير المستغرَب القول إنّ مناهج البحث المرئيّة لا تجد لها مكانًا بسهولة ضمن هياكل الحوكمة التقليدية ذات الصلة بأخلاقيّات البحث والضوابط التي ترعى بحوث العلوم الاجتماعية. ويطرح هذا الموضوع مشكلات في ما يتعلق باستعراض لجان أخلاقيّات البحث للبحث البصري. وقد أشار أنصار البحث المرئي إلى أهمية التزام الباحث الذي يستخدم المناهج المرئيّة بالممارسة الأخلاقية وانضمامه إلى لجان أخلاقيّات البحث بصفة عضو من أجل تحسين عملية الاستعراض الأخلاقي الخاص بالبحث المرئي (Pauwels 2008 in Wiles 2013). وبالتالي، يتعيّن على الباحثين الذين يستخدمون مناهج البحث هذه تحديد الاستخدامات المحتمَلة التي قد تُسنَد إليها هذه المادة، وتقليل احتماليّة التسبّب بحالة من الاضطراب للمشاركين، والحصول على موافقة الأشخاص العرضيّين الذين ينضمّون إلى عِداد المشاركين في البحث، والحفاظ على أمن البيانات والتحكّم بالاستخدام الثانوي للبيانات (Heath et al. 2010 in Israel 2015).

البحث التشاركي

تشتمل بعض أشكال البحث التشاركي على الشراكة بين الباحثين من البلدان المتقدّمة والنامية. وفي بعض هذه السياقات، شابَت البحوث التشاركية أوجُه تفاوت وتجارب استغلاليّة، لا سيّما في البحث القائم في سياقات غير آمنة ومحفوفة بالنزاعات؛ وأغلب الظنّ، سيجري تسليط الضوء على أوجُه التفاوت هذه بشكل أكبر، في البحوث التي أجريَت في زمن الجائحة. وتُعنى القضايا الأخلاقيّة التي ترعى الشراكات البحثيّة والتعاون بانعدام المساواة العلنيّة القائمة بين الباحثين المقيمين في البلدان المتقدّمة، مثل الدول الواقعة شمال الكرة الأرضية وأولئك المقيمين في البلدان النامية، أي في جنوب الكرة الأرضية. ويُشار إلى هذه الفئة الأخيرة في الأدبيّات باسم "الباحثين الميسِّرين" أو "وسطاء البحث" أو "مساعدي البحث المحليين" الذين يشكّلون جهات فاعلة رئيسية بين الباحثين والمبحوثين، والذين ينظّمون وصول المعرفة إليهم وتدفّقها بينهم (Eriksson Baaz and Utas 2019, Dunia et al 2020). ولا تأتي هذه المجموعة من الباحثين في شكل أفراد فحسب، بل أيضًا في شكل مؤسّسات ومنظمات قائمة في سياق البحث. وتُعرَف مجموعة الباحثين السابقة باسم "الباحثين المتعاقدين" الذين يتعاقدون مع الباحثين الميسّرين. أمّا الباحثون الميسّرون فيشكّلون مجموعة غير متجانسة للغاية، تؤدّي مهامّ مختلفة مثل: إتاحة الوصول إلى المستجيبين؛ وترجمة المنهجيّة وتكييفها (أدلّة المقابلة/أسئلة الاستبيان) مع سياقات محدّدة؛ وجمع البيانات في الأماكن غير الآمنة، وتلخيص البيانات وتقديم المدخَلات الحاسمة لمرحلة تفسير البيانات (Eriksson Baaz and Utas 2019, Dunia et al 2020). لكن، هناك ميلٌ إلى إسكات الباحثين الميسِّرين، على الرغم من الدور الحاسم الذي يضطلعون به في عملية البحث، بشكل منهجي وتغييبهم عن المنشورات المنبثقة عن البحث الذي جرى التعاقد معهم للعمل عليه. كما يتعيّن عليهم العمل في سياقات بحثيّة غير مستقرة وغير آمنة، بموارد ماليّة محدودة، وفي غياب الضمانات من جانب الباحثين المتعاقدين، حيث إنهم غالبًا ما يعرّضون أنفسهم لمخاطر كبيرة. وقد تُجبرهم الظروف المعيشية غير المستقرة على قبول عمل ينطوي على مخاطر كبيرة بأجور محدودة. في هذا السياق، عملت دنيا وآخرون (2020) على تعميم مقاربة شاملة لاعتماد نهج أخلاقي وتعاوني يدعو إلى إحداث تغيير في هذه الأنواع من الشراكات على أساس:

- إعادة التفكير في تأليف البحث وتحدّيه. ذلك أنه غالبًا ما يتمّ رفض تطبيق التأليف المشترك على الباحثين الميسّرين؛ وأحيانًا، لا تتمّ مناقشة هذه المسألة على الإطلاق، على أساس أنّ هذا النوع من البحوث يتطلب مشاركة المؤلفين في جزأين أو أكثر من عملية البحث (التحضير/بلورة المفاهيم؛ جمع البيانات؛ التفسير والكتابة) بينما يشارك الباحثون الميسّرون في مرحلة جمع البيانات فحسب. وفي ذلك تجاهلٌ غير عادلٍ للعمل الشاق الذي يَستلزمه جمع البيانات، لا

سيّما في الأماكن غير الآمنة. علاوة على ذلك، فإنه يمحو الدور الذي غالبًا ما يؤدّيه الباحثون الميسّرون في المراحل الأخرى (أي ترجمة المنهجيّة وتكييفها وتفسير البيانات).

- بلورة سياسة تعويض توفّر أجورًا أفضل وأنسب وترتقي بشفافية البحث عن طريق إبرام عقود موثَّقة، ما يترك مجال التعويض مفتوحًا للتفاوض، بدلًا من تقديم رسوم ثابتة (يقوم الباحثون المتعاقدون بتمريرها بشكل غير رسمي). يجب أن يعكس التعويض مستويات المخاطر المتضمَّنة وتكاليف المعيشة المتغيّرة.
- نظرًا إلى أنّ الوصول إلى التأمين قد يكون مستحيلًا، حتى ذلك الحين، ينبغي رصد مبالغ لتغطية التكاليف الإضافية ضمن الميزانيات الإجمالية للمشروع بهدف مساعدة الباحثين على تغطية التكاليف غير المتوقَّعة ذات الأهمية الحاسمة لصحّتهم ورفاههم وسلامتهم. ذلك أنه يتعذّر القبول بالوضع غير الآمن الذي يعمل فيه الباحثون الميسّرون من دون توفير التأمين اللازم لهم؛ إذ يتعيّن عليهم تكبُّد تكاليف غير متوقَّعة في الميدان بسبب الحوادث والأمراض وحوادث السرقة التي يتعرّضون لها، إلى جانب مواجهة الترهيب والتهديدات، كلّ ذلك لقاء أجر زهيد يتقاضونه.

يضع هذا النهج المسؤولية على عاتق جهات فاعلة مختلفة: وكالات التمويل، ولجان الأخلاقيّات، ومؤسّسات البحث، بالإضافة إلى دور النشر والمجلات الأكاديمية، من خلال طلب الاعتراف بالباحثين الميسّرين ولَحظِهم وذِكر دورهم في البحث؛ إلى جانب الباحثين الأفراد عبر الضغط على الزملاء الذين يقعون في فخّ الشراكات الاستغلاليّة من خلال النقد البنّاء؛ والباحثين الميسّرين أنفسهم عن طريق إنشاء منظمات شبيهة بالنقابات تسمح لهم بالتفاوض للحصول على أجور أفضل، والمطالبة بالمشاركة في التأليف وبالحصول على ضمانات أمنيّة، فضلًا عن تعزيز قدرتهم البحثيّة من خلال تبادُل الخبرات وتنظيم الندوات (Dunia et al. 2020).

فرَق البحث

لا تتعلق المصداقية العلمية في ممارسة البحث بحماية المشاركين في البحث أو المجتمع فحسب، ولكن أيضًا أعضاء فريق البحث المسؤول عن القيام بالأنشطة البحثيّة. لذا، فإنّ الباحثين مسؤولون عن تنظيم العلاقات وإسناد المَهام إلى أعضاء الفريق، سواء كانوا طلابًا أم باحثين أم أكاديميين جرى تعيينهم في فريق البحث. ويتحمل قادة الفريق أو الباحثون الرئيسيون أيضًا مسؤولية لجهة ضمان السلوك الأخلاقي لأعضاء فريقهم. على سبيل المثال، في ما يتعلق بمسألة سريّة البيانات، قد يرغب أعضاء الفريق، مثل المستشارين ومساعدي البحوث والمترجمين والناسخين ممَّن يشاركون في جمع البيانات وتحليل النتائج، في التوقيع على اتفاق حفظ السرية.

من الجوانب الأخرى المهمّة في ما يتعلق بالعمل في فرَق نذكر وجوب قيام قادة الفريق بمساعدة أعضاء فريقهم في التفاوض بشأن سلامتهم (Israel 2015). وينبغي إطلاع أعضاء الفريق، بشكل مناسب، على أهداف الدراسة البحثيّة، فضلًا عن توفير التدريب والإرشاد لهم بغية القيام بالمَهمة المُسنَدة إليهم (سواء كانت جمع البيانات أم تحليلها أم النسخ أم أي مَهمة بحثيّة ذات صلة). كما يتعيّن على الباحثين الرئيسيين التأكّد من أنّ أعضاء فريقهم لا يقومون باستغلال المشاركين في البحث أو إجبارهم على المشاركة في الدراسة البحثيّة. ومن المهمّ أيضًا الانتباه إلى أنّ أعضاء الفريق قد يكونون، في بعض الأحيان، عرضة للاستغلال على يد قادة فرَقهم. وتدخُل كذلك قضايا إضافية مثل المكافآت المالية والتأليف المشترَك، في الاعتبار، في فرَق البحث. وينبغي أخيرًا الاتفاق، في أقرب وقت ممكن، بين أعضاء فريق البحث على أسماء الأعضاء الذين سيتمّ إدراجهم كمؤلّفين مشارِكين في عملية البحث.

* ملحوظة: استُخدِمت صيغة المذكّر في هذا النصّ لتبسيط الأسلوب، ولكنّ المقصود مخاطبة الجنسَين على حدّ سواء.

الملحق الخامس: اعتبارات أخلاقيّة مهمّة

أخلاقيّات صياغة أسئلة البحث

نلاحظ في أيّ سياق كان، وجود آثار أخلاقية مترتّبة على كيفية تأطير الباحثين لأسئلتهم البحثية وصياغتها فغالبًا ما تعكس أسئلة البحث علاقات القوة بين الباحث والمشاركين في البحث ولا بد للباحثين من فهم توازن القوة في العمل البحثي وأهمية التعامل معه. وقد تؤدّي صياغة أسئلة البحث بطريقة غير نقدية إلى إدامة السرديات المؤذية للمشاركين في البحث ومجتمعهم أو مفاقمتها (Masterson and Mourad 2019). كما يحقّ للمشاركين في البحث تحديد المسائل المطروحة، وتحديد احتياجاتهم وتلبيتها بدلًا من جعل الباحثين يقومون بذلك نيابةً عنهم. ويحتاج الباحثون كذلك إلى الأخذ في الحسبان، بشكل جديّ، كيفية شرح المشاركين في البحث لأوضاعهم وفهمهم لها.

علاوة على ذلك، يجب على الباحثين، عند تحديد موضوعات البحث، التنبّه إلى عدم تبنّي مفاهيم أو فئات معيّنة وإعادة إنتاجها، مثل "اللاجئين" على سبيل المثال، من دون التفكير في مَن يستثنونه من الاستخدام غير النقدي لفئة ما. كما ينبغي لهم استخدام لغة دقيقة لا تُديم الصور المتحيّزة والضارة الخاصة بالسكان المشمولين بالدراسة، إلى جانب الابتعاد عن الفئات التي تَنظر إلى هؤلاء السكان على أنهم مجموعة متجانسة، وغير متمايزة حسب التجارب المتنوعة التي يعيشونها. في الواقع، قد يعيش السكان المختلفون ظواهر اجتماعية متشابهة وفقًا للاختلافات المتنوعة ذات الصلة بالطبقة والخلفية الحضرية/الريفية والجندر والهوية الجنسيّة. في هذا الإطار، يتمثل الوقوع في الفخ في إغفال تنوُّع الخبرات البشرية قيد الدراسة وإخفائها. وعليه، يجب على الباحثين احترام إرادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها في معرِض تحديد أسئلة البحث.

أخلاقيّات إجراء العمل الميداني

يبدأ إجراء العمل الميداني الأخلاقي بتبنّي تصميم منهجي سليم ومناسب وقابل للتطبيق من الناحية الأخلاقية، ثمّ الشروع في تنفيذه بأعلى المعايير. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ البحث الأخلاقي يهتمّ بالسياق المحلي، ويستجيب لاحتياجات السكان قيد الدراسة، ويفهم ظروفهم ويحترمها، ويضع مصالح المشاركين في البحث في الصدارة، ويأخذ في الاعتبار حدود البحث المحدّد ونقاط قوّته. كما يوصي بعض الباحثين (أمثال Khushnood et al. (2017) باعتماد مقاربة منهجيّة تستند إلى إطار حقوق الإنسان ومبادئ البحث التشاركي، والتي تُصنَّف تحت عنوان "البحث التبادلي". وتهدف هذه المنهجيّة إلى إجراء بحث "مع" المشاركين وليس "حولهم"، مع اعتبارهم الأصوات الرئيسية في عملية البحث. ويكتسي اتفاق المحافظة على السرية، في سياق هذا النهج المتبادَل، أهمية حاسمة لضمان عدم استخدام جميع البيانات والمواد التي تمّ جمعها من المشاركين لأغراض أخرى غير البحث المطروح.

يُعدُّ الحصول على موافقة المشاركين في البحث قضية مركزية بالنسبة إلى إجراء العمل الميداني الأخلاقي. ويحمل الباحثون معهم إلى المواقع الميدانية المختلفة أشكالًا من القوة الاجتماعية والمؤسسيّة، حتى لو سعوا جاهدين إلى الكشف عن نواياهم وارتباطاتهم (Masterson and Mourad 2019). وقد تواجه بعض المجتمعات صعوبات تتمثل في الضعف الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، ما قد ينتقص من قدرة هذه المجتمعات على اتخاذ قرارات مستنيرة وطوعيّة في ما يتعلق بالمشاركة في البحث. وفي بعض الحالات، يملك أشخاص معيّنون قدرة على التأثير على رفاه المشاركين المحتمَلين في أثناء عملية الحصول على الموافقة (السلطات المحلية أو موظفو المنظمات الدولية/المنظمات غير الحكومية أو رئيس المخيّم/الشاويش أو عندما تحصل التفاعلات الأولى عن طريق جهات الاتصال المحليّة). وتتطلب مثل هذه المواقف من الباحثين إجراء محادثات متكرّرة مع المشاركين في البحث للتأكد من تمتُّعهم بالحرية الكافية لرفض المشاركة. وفي حال أعطيَت الموافقة في وجود هؤلاء الأشخاص، يجب أن تُعتبَر موقتة. وينطبق الأمر نفسه على البيانات التي تمّ جمعها في وجود هؤلاء الأشخاص، بحيث ينبغي أن تتمّ بالحدّ الأدنى وألّا تطال موضوعات حسّاسة. ويتعيّن الحصول على الموافقة الهادفة في اجتماع متابعة أو مقابلة لاحقة، بحيث يتمتّع المشاركون بحريّة نسبيّة لاتخاذ قرار بشأن مشاركتهم، مع مراعاة كيفيّة تأثير قرارهم على علاقاتهم مع

السلطات المحلية. ويجب على الباحثين أيضًا التنبّه إلى أنّ السلطات المحلية أو الأجهزة الأمنية أو المخبرين المحليين أو عملاء المخابرات السريّين سيراقبونهم على الأرجح.

في جميع هذه المواقف، من الضروري اجتناب تهميش إرادة المشاركين في البحث. كما أنه لا بدّ من معاملتهم كأفراد يتمتعون بالإرادة ويمكنهم فهم المناقشات ذات الصلة بالموافقة والانخراط فيها بشكل فعّال، إلى جانب التيقّن من معرفتهم لوضعهم (Masterson and Mourad 2019). إذ لا ينبغي اعتبارهم أفرادًا بأصوات مبتورة، أو غير قادرين على رواية قصصهم الخاصة، أو أشخاص يتعيّن على باحثين أو لاعبين آخرين سرد قصصهم نيابة عنهم. ففي معظم الحالات، يكون المشاركون على دراية بمجموعات الأسئلة أو التدخّلات المحدّدة التي يرغبون بالمشاركة فيها وكيفية القيام بذلك.

أخلاقيّات نشر نتائج البحث

يجب أن ينتبه الباحثون لتعرُّض بحوثهم وبياناتهم لخطر وصول السلطات الحكومية والمحلية إليها ولاستدعائها حتى بعد جمع البيانات. وتُعدُّ القضايا المتعلقة بسريّة المشاركين وحماية مجهوليّتهم أمرًا بالغ الأهمية في مرحلتَي النشر والتعميم. ويتحمل الباحثون مسؤولية كبيرة لجهة حلّ معضلة الموازنة بين سلامة المستجيبين ومجهوليّتهم من جهة وبين متطلبات الشفافية والثراء في التحليل الوصفي من جهة أخرى (Masterson and Mourad 2019).

تتطلب الإجراءات القياسية المعتمَدة لضمان المجهوليّة تغيير أسماء مواقع البحث والمشاركين فيه. ويتعيّن على الباحثين أيضًا الاعتراف بعدم إمكانية ضمان مجهوليّة أيٍّ ممّا يختارون نشره، وبوجود خطر كبير في أن تعمد سلطات الدولة وأجهزة الاستخبارات إلى إلغاء مجهوليّة بياناتهم (Masterson and Mourad 2019). وهناك أيضًا مسألة الاتصال المستمر بالمشاركين بعد مرحلة جمع البيانات عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الاتصال الالكتروني، وهو ما قد يمسّ بمجهوليّة المشاركين وسريّتهم، بخاصّةٍ عندما يكون عدد المشاركين في منطقة معيّنة مشمولة بالدراسة صغيرًا نسبيًّا.

أخلاقيّات فريق البحث التشاركي

قد يستغلّ قادة فرَق البحث عمل أعضاء فرَقهم؛ وقد تنشأ توتّرات بشأن نَسب المساهمات إلى أصحابها. ويرتبط التأليف المشترك بتوزيع المسؤوليات بين مختلف أعضاء فريق البحث الذين ساهموا بشكل كبير في كتابة منشور بحثي (NESH 2016). وتشمل المساهمة تصوُّر مشروع البحث وتصميمه، والحصول على البيانات، والتحليل والتفسير، وكتابة البحث، والمراجعة النقدية للمحتوى الفكري، والموافقة على النسخة النهائية قبل النشر (NESH 2016). لذلك، يجب أن يقتصر التأليف المشترك على أعضاء فريق البحث الذين ساعدت جهودهم الفردية ومدخَلاتهم الفكرية بشكل كبير في إنتاج البحث. ويُعَدّ التأليف الفخري غير مقبول. كما تجدر الإشارة إلى أنّ إعطاء التوجيهات العامة، أو توفير التمويل، أو الحصول على البيانات، لا يؤهِّل، في حدّ ذاته، صاحبَه للمشاركة في التأليف (NESH 2016). وعليه، يجب ذكرُ فضلِ المساهمين الآخرين في البحث أو شُكرهم في الهوامش أو في القسم المخصَّص للشكر والتقدير. في هذا السياق، يتناول الملحق الرابع مزيدًا من القضايا المتعلقة بالتأليف المشترَك والتوترات الأخرى التي تنشأ عند العمل في فرَق. كما يناقش القضايا الناشئة في مجال أخلاقيّات البحث؛ والبحث في زمن الجائحة، وأخلاقيّات البحث المرئي واستخدام البيانات الضخمة.

* ملحوظة: استُخدِمت صيغة المذكّر في هذا النصّ لتبسيط الأسلوب، ولكنّ المقصود مخاطبة الجنسَين على حدّ سواء.

الملحق السادس: حدود الأخلاقيات الإجرائية

تركّز إجراءات المراجعة الأخلاقية أو الأخلاقيات الإجرائية، على الرغم من فوائدها العديدة، على المراحل الأولية من البحث فحسب؛ ونعني بذلك تلك التي تُعنى بالحصول على موافقة مجلس مراجعة الأخلاقيات أو لجنة أخلاقيات البحث العلمي؛ كما أنه لا يكاد يكون لها تأثير يُذكر على السلوك الأخلاقي الفعلي للبحث (Guillemin and Gillam 2004). وقد تعلّم الباحثون كيفية بلورة وسائل تتيح لهم تعظيم فرص الحصول على موافقة مجلس مراجعة الأخلاقيات أو لجنة أخلاقيات البحث العلمي، وذلك باستخدام لغة مطمئنة ومناسبة تفهمها اللجنة؛ لغة قد تتقصّد أحيانًا إخفاء المشكلات التي قد تسبّب هواجس للّجان. يعني ذلك أنّ البحث الأخلاقي هو أكثر بكثير من مجرّد بحث نالَ موافقة لجنة أخلاقيات البحث. في الواقع، تقع مسؤولية إجراء البحث الأخلاقي على عاتق الباحث، إذ إنّ لجان الأخلاقيات لا تتدخل في البحث بعد المرحلة الأولى التي تتمثل في الحصول على الموافقة الأخلاقية.

بالتالي، إنّ المبادئ التوجيهية الصادرة عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في ما يتعلق بأخلاقيات البحث لا توفّر قاعدة محدّدة عالميًّا تُطبَّق على بحوث العلوم الاجتماعية في المنطقة العربيّة أو ما يمكن تسميته نموذجًا تنظيميًّا من أعلى إلى أسفل تتّبعه لجان أخلاقيات البحث العلمي أو مجالس مراجعة الأخلاقيات القائمة في الجامعات. في المقابل، تشكّل المبادئ التوجيهية أداة في متناول الباحثين في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية، تُساعدهم في تحديد العوامل ذات الصلة التي يجب أن يأخذوها في الاعتبار، مع الاعتراف طوال الوقت بأنه يتعيّن عليهم، في كثير من الأحيان، موازنة هذه العوامل مقابل بعضها بعضًا، فضلًا عن المتطلبات والالتزامات الأخرى.

عوضًا عن فرض إطار تنظيمي من أعلى إلى أسفل، مُرفَق بقواعد عالمية، يوصي المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالتفكير واتخاذ القرارات بطريقة أخلاقية في جميع مراحل البحث، من البداية إلى النهاية؛ كما يضع المجلس مسؤولية التصرّف بشكل أخلاقي على عاتق الباحث أولًا وقبل كل شيء. لكنّ ذلك لا يعني إخلاء الأطراف الأخرى من مسؤولية اعتماد السلوك الأخلاقي. كما تقع المسؤولية على هياكل حوكمة البحث مثل لجان أخلاقيات البحث العلمي ومجالس مراجعة الأخلاقيات، ووكالات التمويل، والمجلات المحكّمة. إلّا أنّ البحث الأخلاقي يبدأ بالباحثين الذين يتعيّن عليهم التصرف بشكل أخلاقي بدافع الاقتناع فحسب؛ ذلك أنه نادرًا ما نجد مَن يراقبهم خلال عملية البحث، على سبيل المثال، عندما يقومون بجمع البيانات أو إجراء المقابلات أو التماس الموافقة المستنيرة من المشاركين في البحث. وبالتالي، تؤكّد المبادئ التوجيهية الواردة في هذه الوثيقة دور الباحثين في تحديد المعضلات الأخلاقية، وتقييم المخاطر التي تنطوي عليها، واعتماد الإجراءات التي تقلّل من هذه المخاطر.

* ملحوظة: استُخدِمت صيغة المذكّر في هذا النصّ لتبسيط الأسلوب، ولكنّ المقصود مخاطبة الجنسَين على حدّ سواء.

الملحق السابع: عملية اتخاذ القرار الأخلاقي

تتأثر القرارات التي يتّخذها الباحثون بشأن المعضلات الأخلاقية التي يواجهونها خلال عملية البحث بعوامل عدة منها الضوابط القانونية، ووجهات نظرهم الأخلاقية أو الأدبية، والمبادئ التوجيهية المهنيّة، والمعايير التأديبية، بالإضافة إلى الأطُر الأخلاقية (راجِع الملحق الأول). ويقدّم الشكل الأول توضيحًا للعوامل التي تشكّل عملية اتخاذ القرار الأخلاقي في البحث.

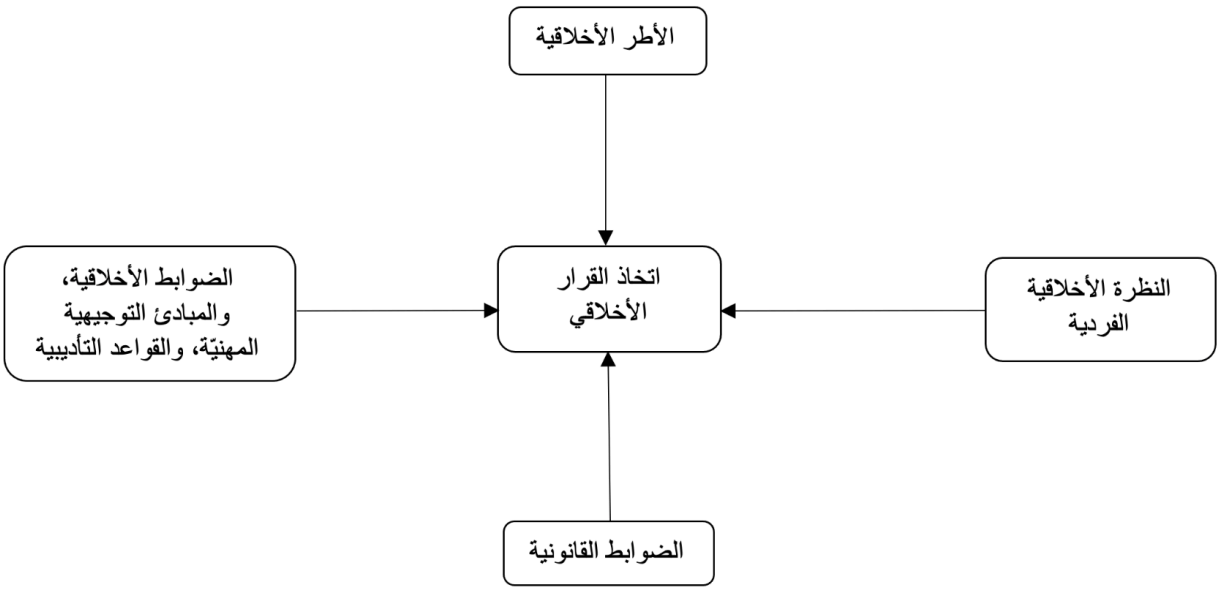

الشكل الأول: العوامل التي ترسم ملامح صنع القرار الأخلاقي في البحث (Wiles 2013)

سينظر هذا القسم في كلٍّ من هذه العوامل في محاولة لتقديم لمحة عامة عن عملية صنع القرار الأخلاقي.

النظرة الأخلاقية الفردية للباحث

تُعدّ المعضلات الخاصة بالأخلاقيات في جوهرها، معضلات أخلاقية. وهي تشمل الباحثين الذين يصدرون أحكامًا أخلاقية حول المسار الصحيح للعمل في موقف معيّن. يتمتع جميع الأفراد بنظرة أخلاقية يسترشدون بها في تحديد الصواب والخطأ في سلوكهم، والتي تتشكل من خلال تجارب الفرد وتفاعلاته. وهذه المعتقدات الأخلاقية هي بالضرورة معتقدات فردية، ذلك أنّ مسارات العمل "الصحيحة" أخلاقيًّا تنشأ من خلال "الشعور الغريزي" لدى الباحث. وتساعد الأطُر الأخلاقية الباحثين على التفكير مليًّا في هذه المشاعر الغريزية واستكشافها وتبريرها أو في ما قد يبدو عليه مسار العمل المناسب الذي يمكن الدفاع عنه. وقد تختلف مثل هذه الإجراءات وفقًا للإطار الأخلاقي المستخدَم والآراء الأخلاقية للباحث الفردي. وعليه، من الأهمية بمكان أن يفهم الباحثون النهُج المختلفة الخاصة بأخلاقيات البحث وأن يستخدموا إطارًا يتناسب مع آرائهم الأخلاقية والفكرية.

الضوابط القانونية

يخضع البحث للعديد من الضوابط القانونية التي يتعيّن على الباحثين الالتزام بها. وتختلف القوانين المحدّدة التي تؤثّر على البحث من دولة إلى أخرى (Wiles 2013). لذا، ينبغي أن يكون الباحثون على دراية بهذه القوانين قبل الشروع في دراسة بحثيّة وعلى استعداد تام قبل دخول الميدان لجمع البيانات. وفي بعض الحالات، قد يترتّب على الباحثين الحصول على إذن مسبق من بعض السلطات في البلد الذي يجري فيه العمل الميداني (Glasius et al. 2017). وقد تفرض بعض الدول حصول الباحث على تأشيرة بحث. وينطبق ذلك على الباحثين الذين يتعيّن عليهم السفر إلى بلد آخر لإجراء البحث. على سبيل المثال، يُفترض بمَن يريد إجراء بحث في المغرب أن يطلب الإذن لذلك رسميًّا (Glasius et al. 2017).

المبادئ التوجيهية الخاصة بالأخلاق المهنيّة

عملت المنظمات المهنيّة على بلورة قواعد ومبادئ توجيهية أخلاقية خاصة بأعضائها، وهو ما يوفّر أطرًا لمساعدة الباحثين في النظر مليًّا في التحديات الأخلاقية التي قد يواجهونها. وتساعد هذه المبادئ التوجيهية في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالمسائل الأخلاقية الإجرائية والناشئة. إلّا أنّ هذه المبادئ التوجيهية والقواعد عامة جدًا ولا تقدّم إجابات حول كيفية تعامُل الباحثين مع المواقف المحدّدة التي قد تطرأ في البحث (Wiles 2013). بدلاً من ذلك، تتناول هذه المبادئ التوجيهية والقواعد مبادئ مثل حقوق المشاركين في البحث ورفاههم، والموافقة المستنيرة، والخصوصية، والسرية، والمجهوليّة.

قامت العديد من الجمعيات في الدول الغربية بصياغة مبادئ توجيهية، مثل الجمعية الأميركية لعلم الاجتماع (1999)، ورابطة علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية (2011)، والجمعية البريطانية لعلم الاجتماع (2002، 2009)، ومؤسسة العلوم الأوروبية (2011)، وجمعية البحث الاجتماعي (2003) وغيرها. كما جرى إعداد مبادئ توجيهية وقواعد محدّدة حول أساليب معيّنة، مثل التوصيات الخاصة بالبحث عبر الإنترنت الصادرة عن جمعية الباحثين على الإنترنت (AoIR 2012) والمناهج المرئيّة، مثل بيان مجموعة علم الاجتماع المرئي التابعة للجمعية البريطانية لعلم الاجتماع بشأن الممارسة الأخلاقية (2006). وتجدون في الملحق الخامس بعض المبادئ التوجيهية الأخلاقية الموجودة في المنطقة العربية.

* ملحوظة: استُخدِمت صيغة المذكّر في هذا النصّ لتبسيط الأسلوب، ولكنّ المقصود مخاطبة الجنسَين على حدّ سواء.

الملحق الثامن: حوكمة أخلاقيات البحث في المنطقة العربية

في المنطقة العربية، تتباين حوكمة أخلاقيات البحث على نطاق واسع عبر البلدان. فهناك انقسام واضح بين الهياكل البحثية المموَّلة تمويلًا جيدًا في دول الخليج ومعظم جيرانها العرب. في الواقع، تمتلك المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة والأردن مبادئ توجيهية وطنيّة خاصة بأخلاقيات البحث، لا سيما في البحوث الطبية الحيوية. في المقابل، تفتقر سوريا والعراق وعُمان وفلسطين واليمن إلى أيّ مبادئ توجيهية في هذا الصدد (Alahmad et al. 2012 in Israel 2015).

وضع المجلس الأعلى للصحة (2009) في قطر المبادئ التوجيهية واللوائح والسياسات الخاصة بالبحوث التي تُجرى على البشر. أمّا المملكة العربية السعودية فقد أرست نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحيّة عام 2010، والذي يشكّل إحدى الوثائق القليلة التي تشير إلى احترام وجهات النظر الإسلامية، وإن كان ذلك على مستوى بيان عام. والواقع أنّ بحوث العلوم الاجتماعية لا تحظى باهتمام كبير في هذه الجهود الوطنية التي تبذلها هياكل حوكمة أخلاقيات البحث. وقد أرست المبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس الأعلى للصحة في قطر مجموعة من القواعد فضلًا عن آلية مراجعة تغطي جميع البحوث؛ إلّا أنها قدّمت استثناءات شملت بعض بحوث العلوم الاجتماعية منخفضة المخاطر (Israel 2015). وعرّف قانون المملكة العربية السعودية للعام 2010 البحث بأنه " أيّ استقصاء منهجي تجريبي يهدف إلى تقدُّم العلوم الحيوية، أو إثراء المعرفة العامة أو تطويرها" (المادة الأولى). غير أنّ هذا التعريف لا يصوّر بحوث العلوم الاجتماعية. وتشمل التجارب العربية الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، القرار الوزاري التونسي بشأن ضبط كيفيات التجارب الخاصة بالأدوية (1990)؛ وقانون البحوث الطبية الأردني (2001)؛ والمبادئ التوجيهية الأخلاقية الكويتية للبحوث الطبية الحيوية (2009)؛ والقانون المغربي لحماية الأشخاص المشاركين في البحوث الطبية الحيوية (2015)؛ والقانون الموريتاني المتعلق بالتبرّع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها (2016).

وتستمرّ الجهود لنشر أخلاقيات العلوم الطبية والبيولوجية في المنطقة، وهناك محاولات جادة في التجربة المصرية والتي تُوجّت بإنشاء مجلس أخلاقيات البحث العلمي بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (2005)؛ والمبادئ التوجيهية السودانية للسلوك الأخلاقي في البحث العلمي المتضمّن التجارب البشرية (2008)؛ والتجربة القطرية في إعداد الدلائل الإرشادية والضوابط والسياسات الخاصة بالبحوث المتعلقة بالتجارب البشرية (2009)، والتي نصّت صراحةً على قابليتها للتطبيق في كلّ من العلوم الطبية والسلوكية؛ فضلًا عن القرار الوزاري الجزائري المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها (2016).

أمّا التجربة الأحدث فكانت في لبنان، حيث تمّ وضع "ميثاق المبادئ الأخلاقية للبحث العلمي في لبنان" (2016) والتي تحدّد الممارسات المسؤولة في البحث العلمي بشكل عام، بما في ذلك أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبية. ومن التجارب الحديثة الأخرى نذكر ميثاق أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (2019). إلّا أنّ هذا الميثاق عام وليس خاص بأيّ مجال من مجالات المعرفة.

قد لا تكون هذه الهيئات المؤسّسية، حتى في حالة وجودها، فعالة. فقد أفادت خمس عشرة دولة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الصحة العالمية (Abou-Zeid et al. 2009) بأنها تملك لجانًا للأخلاقيات الوطنية، تجتمع بصورة غير منتظمة، ويفتقر أعضاؤها إلى التدريب الرسمي في مجال الأخلاقيات، وتعاني نقصًا في الموارد المالية والإدارية (Israel 2015). وأربع فقط من هذه اللجان تضمّ من بين أعضائها باحثًا في العلوم الاجتماعية. كما ذكرت لجان عدة أنه يمكن إجراء بحث طبي حتى من دون الحصول على أيّ موافقة أخلاقية مسبقة.

* ملحوظة: استُخدِمت صيغة المذكّر في هذا النصّ لتبسيط الأسلوب، ولكنّ المقصود مخاطبة الجنسَين على حدّ سواء.

الملحق التاسع: التحديات الأخلاقية في السياقات المحفوفة بالنزاعات

تجنُّب "الفكرة الخاطئة عن العلاج"

يُعنى تجنُّب "الفكرة الخاطئة عن العلاج" (Khoshnood et al. 2017) بالموازنة بين احتياجات السكان المتضررين من النزاع والواقع اللوجستي للبحث. إذ غالبًا ما تكون لدى هؤلاء السكان توقعات عالية بشأن التحسّن الذي ينشدون تحقيقه من خلال مشاركتهم في المساعي البحثية، سواء في شكل زيادة في المساعدات الإنسانية أم التخفيف من الضوابط التي تؤثّر على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية. إلّا أنّ هذه الآمال الكبيرة تصطدم بواقع ممارسة البحث نظرًا إلى الوقت الذي يستغرقه إجراء البحث ولمس النتائج على شكل برامج وسياسات محتمَلة. وقد يؤدّي اليأس الذي يشعر به السكان المتضررون من النزاع إلى الخلط بين الباحثين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وبين أنشطة البحث والعمل الإنساني الفعلي، وبالتالي ترسيخ "فكرة خاطئة عن العلاج" في أذهانهم (Khoshnood et al. 2017).كما تتداخل هذه الفكرة مع مسألة "ردّ الجميل" للمشاركين في البحث. من هذا المنطلق، تبرز أسئلة أخلاقية حول ما إذا كان يجب على الباحثين تقديم منافع للمشاركين في البحث تتجاوز أهداف الدراسة البحثية نفسها، ومَنحهم وعدًا بذلك. لكن، في حال أراد الباحثون تجنُّب اتّهامهم بالاستغلال، يجب أن ينتبهوا إلى القلق المعاكس المتمثل في التشجيع غير اللائق الذي قد يَنجم عن هذه المنافع.

الخطر الأخلاقي الناجم عن "الواجب المزدوج"

غالبًا ما يواجه الباحثون في العلوم الاجتماعية ممَّن يجرون أنشطة بحثية في السياقات المحفوفة بالنزاعات "واجبًا مزدوجًا" (Khoshnood et al. 2017) يتمثل في الحاجة إلى الاستجابة لاحتياجات السكان الفورية وإنتاج البحوث التي تعمل على تحسين السياسات وتعزيز مصالح هؤلاء السكان. وغالبًا ما يعمل الباحثون تحت وطأة الضغط ليكونوا قادرين على إحداث تغيير في حياة السكان المشمولين بالدراسة من جهة، وتلبية متطلبات التخصصات الأكاديمية للباحثين وأقرانهم وتوقعاتها من جهة أخرى (Khoshnood et al. 2017, Masterson and Mourad 2019).

المجتمعات المبالَغ في بحثها في السياقات المحفوفة بالنزاعات

تشكّل بعض المجتمعات موضوعًا متكرّرًا للبحث. وعليه، يجب طرح مشكلة الإفراط في البحث في طليعة المناقشات الدائرة حول أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية. ومن الأمثلة المعروفة في المنطقة العربية في هذا المجال نذكر البحوث التي تتناول اللاجئين الفلسطينيين والسوريين. في الواقع، تفقد المجتمعات الخاضعة للبحث بشكل مفرط ثقتها أكثر فأكثر في الباحثين وينتابها شعور بالإرهاق الشديد بسبب البحث. وما يزيد من استياء مثل هذه المجموعات استقبالها أفواجًا من الباحثين بشكل مستمر ومتكرّر، ما يؤدي إلى إحجامها أو رفضها المشاركة في البحث. من هنا، في معرِض التعامل مع المجموعات المبالَغ في بحثها، يتعيّن على الباحثين إعادة النظر في ممارسات البحث الأخلاقية الأساسية وآثارها على عملهم (Omata 2019). أولًا، ينبغي التحلّي بالشفافية والانفتاح والصدق في التطرّق إلى قيود المشاريع البحثية التي تحول دون إحداث تغييرات في السياسات على مستوى المجتمعات المدروسة. ثانيًا، يجب التعريج أكثر على مسألة المنافع المتبادلة والعادلة. كما ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتوفير المنافع بواسطة سُبُل مباشرة أكثر كالتعويض المادي. وبالطبع، يتعيّن على الباحثين أن يضعوا في اعتبارهم التشجيع غير اللائق الذي قد ينجم عن هذه المنافع، مثل عدم إقناع المشاركين باتخاذ قرار المشاركة في دراسة ما من دون تقدير المخاطر التي يكونون في غنى عنها على النحو الواجب.

* ملحوظة: استُخدِمت صيغة المذكّر في هذا النصّ لتبسيط الأسلوب، ولكنّ المقصود مخاطبة الجنسَين على حدّ سواء.

Arab Council for the Social Sciences
John Kennedy Street, Ras Beirut
Alamuddin Building, 2nd Floor
Beirut Lebanon

T. +961 1 370 214
F. +961 1 370 215
E. info@theacss.org
www.theacss.org

theacss
@acss_org
acss_org
@theacss

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بناية علم الدين، الطابق الثاني
بيروت-لبنان